

الحكومة الرقمية للإدارة العمومية في الجزائر

Digital governance of public administration in Algeria

نعمة الله محماه

المدرسة الوطنية للإدارة، الجزائر

n.mahmah@ena.dz

تاريخ الإرسال: 2024/05/11 تاريخ القبول: 2024/12/16 تاريخ النشر: 2024/12/30

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مفهوم الحكومة الرقمية بشكل دقيق واستعراض السياسة الجزائرية في بناء وإدارة هذا النموذج داخل الإدارة العمومية والمرافق العامة، وذلك لتحقيق أقصى استفادة من التحول الرقمي لتحسين جودة الخدمات العامة. كما تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على الآليات والتقنيات الحديثة التي اعتمدتها الجزائر لتطبيق الحكومة الرقمية، مع التركيز على تحديد الأدوار والمسؤوليات.

تنطلق الدراسة من إشكالية رئيسية: كيف يتم تطبيق الحكومة الرقمية في الإدارة العمومية الجزائرية، وما هي الآليات التي اعتمدتها لتحقيق هذا التحول؟ وتعتمد على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة السياسات والتشريعات الجزائرية المرتبطة بالتحول الرقمي، إلى جانب إجراء تحليل تطبيقي لتقييم الأداء الرقمي في القطاعات المختلفة على غرار وزارة الداخلية والجماعات المحلية ووزارة العدل وكذا وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة الصحة.

توصلت الدراسة إلى أن الجزائر تسير بخطى ثابتة نحو تبني الحكومة الرقمية كجزء من استراتيجيتها للتحول الرقمي المستدام. وأظهرت النتائج أن تطبيق الحكومة الرقمية في الإدارة العمومية الجزائرية ساهم في تحسين جودة الخدمات، وتعزيز الشفافية، وضمان الالتزام بالتشريعات الوطنية. كما بينت الدراسة أن التحديات الرئيسية تشمل الحاجة إلى تطوير البنية التحتية الرقمية، رفع كفاءة الكوادر البشرية، وتعزيز الثقافة الرقمية على جميع المستويات الإدارية.

الكلمات المفتاحية

الإدارة العمومية، الرقمنة، الحوكمة، الخدمة العمومية، الجودة، الشفافية.

Abstract

This article aims to clarify the concept of digital governance accurately and review the Algerian policy in building and managing this model within public administration and public facilities, in order to make the most of digital transformation to improve the quality of public services. The study also aims to shed light on the modern mechanisms and technologies that Algeria has adopted to implement digital governance, with a focus on defining roles and responsibilities. The study starts from a main problem: How is digital governance applied in the Algerian public administration, and what are the mechanisms it has adopted to achieve this transformation? It relies on the descriptive analytical approach to study Algerian policies and legislation related to digital transformation, in addition to conducting applied analysis to evaluate digital performance in various sectors such as the Ministry of the Interior and Local Communities, the Ministry of Justice, as well as the Ministry of Higher Education, Research and Scientific Research, and the Ministry of Health.

The study found that Algeria is moving steadily towards adopting digital governance as part of its strategy for sustainable digital transformation. The results showed that applying digital governance in Algerian public administration contributed to improving the quality of services, enhancing transparency, and ensuring compliance with national legislation. The study also showed that the main challenges include the need to develop digital infrastructure, raise the efficiency of human resources, and enhance digital culture at all administrative levels.

Keywords

Public administration, digitization, governance, public service, quality, transparency.

مقدمة

شهدت دول العالم تطورات تكنولوجية هائلة وتحولاً نحو الرقمنة، مما جعل الأساليب التقليدية في إدارة المرافق العامة غير كافية لمواكبة هذه التغيرات. ونتيجة لذلك، أصبح من الضروري باستخدام التقنيات الحديثة والأدوات الرقمية كوسيلة جديدة لإدارة هذه المرافق. هذا الانتقال أحدث تحولاً كبيراً في كيفية تفاعل الإدارات مع المواطنين، وكذلك في تفاعلها مع بعضها البعض، مما أثر على شكل وطريقة تقديم الخدمات العامة، كما أن هذا التطور السريع أدى إلى أهمية الربط بين مفهومي التحول الرقمي والحوكمة الرقمية التي تمثل تحولاً استراتيجياً في كيفية تقديم الخدمات العامة وإدارة الموارد الحكومية وباتت من السياسات الرئيسية للحكومة الرقمية للدول والتي تُمكن وتساعد في تسريع التحول الرقمي المستدام للإدارة العمومية.

لقد سعت الجزائر وكباقي الدول إلى القيام بإصلاحات إدارية على مستوى إداراتها العمومية منذ الاستقلال بغية عصرنه وتحسين جودة الخدمة العمومية، وكذا بناء نظام يحدد الأدوار والمسؤوليات ويضع خططاً تنفيذية لدعم اتخاذ القرارات الرقمية في الإدارة العمومية. يشمل هذا النظام الإشراف على تصميم وتطوير الخدمات الرقمية في القطاعات الحكومية، تقييم أدائها، ومتابعة الأنشطة الرقمية للإدارات العمومية لضمان الامتثال للتشريعات والأنظمة الوطنية. كما يركز على توفير الخصوصية والأمان، وذلك ضمن إطار تطبيق سياسة الحوكمة الرقمية.

وعلى هذا الأساس يتناول المقال مفهوم الحوكمة الرقمية، الذي غالباً ما يستخدم دون توضيح، ويهدف إلى توضيحه بشكل دقيق. كما يسعى المقال إلى استعراض سياسة الجزائر في بناء وإدارة الحوكمة الرقمية، سواء في الإدارة العامة أو المرافق العمومية، بهدف تحقيق أقصى استفادة من التحول الرقمي لتحسين الخدمة العامة، ورصد الأدوات المناسبة لتحقيق ذلك.

تكمن أهمية المقال من خلال الدور الكبير الذي أصبحت تلعبه ثورة المعرفة والتحول الرقمي وما يتصل به من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل دعم الحوكمة الرقمية ونجاح التحول الرقمي، إضافة إلى كيفية تبني الجزائر تطبيق الحوكمة الرقمية والتفكير بشكل مختلف تماماً في الطريقة التي يسير العمل بها داخل مختلف قطاعاتها على المستويات كافة وإعادة تنظيم أعمالها وفقاً للأولويات الإدارية الرقمية.

لقد تناولت العديد من الدراسات موضوع الحوكمة الرقمية في الإدارات العمومية بشكل عام وفي الجزائر بشكل خاص، حيث استعرضت تأثير الرقمنة على تطوير الإدارة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. منها **فهمية بلول** في دراستها "رقمنة قطاع التعليم العالي في الجزائر" (2023) واقع الرقمنة في الجامعات الجزائرية. من جهة أخرى، استعرض **بوفاتح وقطاف** (2021) دور الحوكمة الرقمية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية، مما قد يكون له صلة بتطبيق مفاهيم مشابهة في الجزائر، أما **حمدي جليلة ايمان** (2023) فقد تناولت في دراستها دور الحوكمة الرقمية في نجاح التحول الرقمي في دولة الإمارات العربية المتحدة، مما يعكس أهمية التحولات الرقمية في الإدارة الحكومية، وهو ما يمكن استخلاصه لمجموعة من التوجهات التي قد تستفيد منها الجزائر. وفي نفس السياق، أشارت **خديجة عبد اللاوي** (2021) إلى فعالية الرقمنة في حوكمة الإدارة الجزائرية، وناقشت بين الواقع والقانون تأثير الرقمنة على جودة الخدمات العامة في الجزائر. من ناحية أخرى، تناول **ربيع نصيرة** (2021) حتمية الرقمنة كآلية لتطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر. في دراسة منفصلة، ركزت **فوزية صادقي** (2023) على واقع الرقمنة في القطاع العمومي الجزائري والرهانات المستقبلية لتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين.

وفي هذا الإطار نطرح الاشكال التالي: كيف يتم تطبيق الحوكمة الرقمية في الإدارة العمومية الجزائرية، وماهي الاليات التي اعتمدها لتحقيق هذا التحول؟
وللإجابة على هذه الإشكالية اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي. وقد اعتمدنا في معالجة هذه الاشكالية على الخطوة التالية:

المحور الأول: مفهوم الحوكمة الرقمية للإدارة العمومية.

المحور الثاني: واقع الحوكمة الرقمية للإدارة العمومية في الجزائر.

المحور الاول: مفهوم الحوكمة الرقمية للإدارة العمومية

بحكم حداثة موضوع الرقمنة والحوكمة الرقمية فلم يرد تعريف واضح ومحدد من قبل الفقهاء والمختصين، من بين بعض التعاريف التي قيلت في هذا السياق:

تعد الحوكمة الرقمية العنصر الأهم الذي يلزم حضوره لنجاح اي استراتيجية للإدارة الرقمية من خلال انتاج نمط عمل رقمي جدير بخلق نتائج جيدة وتجنب انماط عمل رقمية قد تؤدي لإنشاء ظروف سيئة، وفي سبيل تحقيق الشفافية والمشفوعة والنجاحة في اتخاذ القرارات والتخفيف من اعباء الادارة العامة.

أولاً: تعريف الحوكمة الرقمية

الحوكمة الرقمية هي عبارة عن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل دعم الحوكمة الرشيدة.

كما عرفها معهد حوكمة تكنولوجيا المعلومات بأنها: "مسؤولية مجلس الإدارة والمشرفين والمديرين التنفيذيين وهي جزء متكامل من حوكمة المؤسسة وتتكون من الهياكل والعمليات التنظيمية والقيادية التي تضمن استدامة وتعزيز تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات".

من خلال هذا التعريف يتضح ان حوكمة الرقمنة تقوم على مجموعة من العناصر تتمثل في:

- الإدارة الرقمية، أي تحسين العمليات الحكومية من خلال خفض التكاليف وإدارة العمل الحكومي عبر اجراء الاتصالات الاستراتيجية الممكنة داخل الحكومة.

- المواطنون الرقميون، أي ربط المواطن بالحكومة من خلال دعم الديمقراطية والاستماع للمواطنين وتحسين الخدمات العامة.

- المجتمع الإلكتروني، بناء تفاعلات خارج الحكومة كالعامل بشكل أفضل مع قطاع العمال وبناء شراكات حكومية والمجتمع المدني¹.

كما تعرف الحوكمة الرقمية بأنها "النظام الذي من خلاله يتم التوجيه والرقابة على الاستخدام الحالي والمستقبلي لتكنولوجيا المعلومات والذي يتضمن التقييم والتوجيه السليم لتكنولوجيا المعلومات لدعم المؤسسة والرقابة على الاستخدام لتحقيق الخطط، ويتضمن ايضا الاستراتيجية وسياسات لاستخدام تكنولوجيا المعلومات داخل المؤسسة".

يلاحظ على هذا التعريف بأنه ركز على الإطار العملي الذي يشمل سياسات واجراءات تضمن تطور التحول الرقمي بأقل تكلفة وحمى ويضمن ايضا نضج الاعمال الرقمية.

1 - بوفاتح بلقاسم، قطاف عبد القادر (2021). دور الحوكمة الرقمية في تحقيق اهداف التنمية المستدامة دراسة حالة المملكة العربية السعودية 2020-2024، مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشاذلي بن جديد الطارف، ص. 83.

كما يقصد بالحوكمة الرقمية " استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات لتعزيز القيمة العامة من خلال المبادرات التي تقودها الحكومة داخل القطاع العام وكذلك من خلال التعاون الخارجي بين أصحاب المصلحة الرئيسيين من العامة "².

يستنتج من هذا التعريف ان الحوكمة الرقمية قائمة على ترقية القيم العامة المتمثلة في: الاستدامة، الشمولية، المساءلة.

وعليه ان الحوكمة الرقمية هي نهج يرسم الإطارات المرنّة، متضمنة مجموعة من القواعد والنظم القادرة على تحديد الأدوار والمسؤوليات ورفع الخطط التنفيذية وكيفية اتخاذ القرار للمؤسسة أو الجهة الادارية ومختلف الاجراءات الرقمية التي تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية في منظومة العمل مع تحديد الاهداف والمسارات.

وتشمل هذه الأدوات والمسؤوليات الإشراف على تصميم وتطوير الخدمات الرقمية في جميع المجالات الادارية وتقييم اداء هذه الخدمات المقدمة، من أجل ضمان وجود إدارة عمومية رقمية تمارس مهام وتقدم خدمات رقمية وفقا لمبادئ الحوكمة الرشيدة والمتمثلة في العدالة والمساءلة والشفافية والمسؤولية.

ثانيا: خصائص الحوكمة الرقمية

يستشف من التعاريف السابقة ان الحوكمة الرقمية في الإدارة العمومية تمثل نقلة نوعية من الأنظمة التقليدية المعتمدة على الورق والإجراءات اليدوية إلى أنظمة إلكترونية تعتمد على التكنولوجيا الحديثة، تسهم هذه التحولات في تحسين سرعة وجودة تقديم الخدمات بفضل رقابة أكثر دقة وفعالية ما يجعل العمل الإداري أكثر كفاءة واقل عرضة للأخطاء. كما ان الحوكمة الرقمية تخفض التكاليف من خلال تقليل الاعتماد على الموارد المادية مثل الأوراق والمستلزمات الكتابية وكذا تبسيط الإجراءات التي كانت في الماضي معقدة وتستغرق وقتا طويلا نتيجة لاحتياجها إلى موافقات من جهات متعددة. بالإضافة إلى ذلك، تعزز الحوكمة الرقمية من الشفافية ومكافحة الفساد من خلال إتاحة الخدمات بشكل آلي وتقليل تدخل العنصر البشري، مما يحد من فرص التلاعب.³

2 - Talal Nadhum Azzuhairi, Fadhil Abd Ali Al-Quraishi, (2017) 'Biopolitical aspects of E-Governance in academic institutions: the concepts and mechanics of the application', bioeconomy and ecohiopolitic international journal, № 1 (03), Iraq, p. 75.

3 - Talal Nadhum Azzuhairi, Fadhil Abd Ali Al-Quraishi. Référence précédente, p. 76.

وبناء على هذا يمكن القول، بأن الحوكمة الرقمية من أهم جوانبها الإيجابية أنها تساهم في إشراك المواطنين في عملية صنع القرار، مما يعزز الديمقراطية التشاركية ويوفر بيئة ملائمة لريادة الأعمال عبر تسهيل الدخول إلى الاقتصاد الرقمي. كذلك، تساهم في ضمان النزاهة ومساءلة العاملين في الإدارة ما يرفع من مستوى الأداء ويقلل من الممارسات غير السليمة، خاصة في الإدارات التي تعاني من ضعف الرقابة أو انتشار الفساد.

ومع ذلك، تبرز بعض التحديات والانتقادات لهذه التحولات فعلى الرغم من فوائدها فإن تطبيق الحوكمة الرقمية يتطلب استثمارات ضخمة في البنية التحتية التكنولوجية، بالإضافة إلى تدريب الموظفين وتأهيلهم للتعامل مع الأنظمة الجديدة، وهو ما قد يمثل عبئا على بعض الدول النامية⁴. كما أن الاعتماد المفرط على الأنظمة الإلكترونية قد يعرض الإدارة لمخاطر تتعلق بالأمن السيبراني، على غرار الهجمات الإلكترونية أو اختراق البيانات الحساسة مما يتطلب استراتيجيات قوية لحمايتها. ومن جهة أخرى، قد يؤدي الانتقال الرقمي السريع إلى إقصاء بعض الفئات التي تفتقر إلى المهارات الرقمية أو الوصول إلى التكنولوجيا مما يثير تساؤلات حول العدالة الاجتماعية في تقديم الخدمات.

بالتالي، تعد الحوكمة الرقمية من ناحية فرصة كبيرة لتحسين الأداء الإداري وتعزيز الشفافية، لكنها تتطلب إدارة محكمة لتجنب التحديات وضمان شموليتها وعدالتها لجميع المواطنين.

ثالثا: مبادئ الحوكمة الرقمية في الإدارة العمومية

إن تحقيق الاستفادة المرجوة من التقنيات الرقمية في الإدارة العمومية من أجل الوصول لحوكمة عامة رشيدة وتحسين الخدمات العامة المقدمة لا يتأتى إلا بتكوين مبادئ وقيم عامة وإحدى هذه القيم الاستدامة، فلقد أوضحت تقارير استطلاع الحكومة الإلكترونية التابعة للأمم المتحدة الدور الذي تلعبه الحكومة الإلكترونية في دعم الاستدامة وتحديدًا تحتاج الحكومة الإلكترونية إلى سد الفجوة الرقمية لتوفير فرص رقمية للمواطنين الضعفاء، وذلك لتعزيز التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك تحتاج الحكومة الإلكترونية لتعزيز الحوكمة التشاركية، إضافة إلى إعطاء الأولوية إلى قيم الشفافية والمساءلة بهدف تقوية الحوكمة العامة الرشيدة والمستدامة.

4 - لبيد عاد، موزاي بلال. *رغم خدمات المرفق العام في الجزائر: الواقع، الآفاق، التحديات*. ط. 1. ألمانيا / برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، سنة 2021، ص. 120.

والشمولية أيضا من أهم مبادئ الحوكمة الرقمية، فهي تجسد مفهوم المساواة وتحقيق العدالة الاجتماعية وتستحق الشمولية اهتماما خاصا في الحوكمة الرقمية بسبب التحدي الكامن في الفجوة الرقمية. وتوجد هذه الفجوة بين عامة الناس، بين الذين يملكون التقنيات والمهارات والذين لا يملكونها، وايضا في الادارات المختلة بين الذين يملكون التقنيات ويستخدمونها والذين لا يمتلكونها، وللـفجوة الرقمية ابعاد متعددة بما في ذلك التعليم والمهارات والثقافة...الخ، حيث ان تعزيز الشمولية الرقمية يحتاج لمعالجة مختلف اشكال ومصادر الفجوة الرقمية، وازافة لذلك فان مبدأ الشمولية يعد مبدءا اجتماعيا عاما ومميزا، فالـحكومة معدة لخدمة الجميع وفي المقابل فان ما يحرك الشركات هو الربح من خلال تقديم الخدمات لقاعدة العملاء، كما يمكن تحقيق الشمولية عن طريق الجمع بين توفير وصول عريض النطاق للشبكات إلى المجتمعات المحلية المحرومة من الخدمات، وتقديم التدريب لسد فجوة المهارات ويمكن أيضا للأجهزة المتنقلة تمكين العامل البشري لإشراك جميع أعضاء المجتمع، لأنها في العادة أجهزة قوية وسهلة الاستخدام ومتصلة بالشبكات.

وإضافة إلى ذلك فان **المساءلة** قيمة أخرى مهمة، إذ يتضمن مفهوم المساءلة الواسع الاستخدام الكفاء والعال لموارد القطاع العام، وذلك لتعزيز رفاهية العامة. ويمكن للحكومة أن تكون مسؤولة أمام المواطنين عن الضرائب التي يتم تحصيلها من خلال تحقيق مكاسب في الكفاءة كنتيجة لطرح وظائف الحكومة الإلكترونية التي تقلل الوقت والجهد للحصول على المعلومات والخدمات الحكومية.

إن تعزيز المساءلة العامة يرتبط بالفعالية في معالجة مشاكل القطاع العام المعقدة من خلال استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات، وعلاوة على ذلك فإن الشفافية جانب مهم من جوانب المساءلة فالمواطنون وأصحاب المصلحة الآخرون يحتاجون للإطلاع على العمليات الإدارية قبل أن يتمكنوا من مساءلة الإدارة عن تلك الأعمال،⁵ وتهدف الإدارة العامة لتعزيز المساءلة في إدارة موارد القطاع العام من خلال استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات. إن الإيداع الضريبي عبر الإنترنت، ونظم المعلومات خدمة المواطن عبر الإنترنت، وتجديد الرخص عبر الإنترنت، وغيرها من الامكانيات الأخرى تعد جهودا لتوفير خدمات عامة ذات كفاءة وفاعلية، كما ان امكانية الوصول لمعلومات أداء الإدارة العمومية هي إحدى الطرق العديدة لتوفير المساءلة الافتراضية للعامة.

5 - يو نشي تشن (2020). إدارة الحوكمة الرقمية: القضايا والتحديات والحلول. (ترجمة جعفر بن احمد عبد الكريم العلوان، طلال بن مسل عبد الله الشريف).

المملكة العربية السعودية : مركز البحوث والدراسات، ص. 22-24.

وتتضمن كذلك القيم الأساسية للحكومة الرقمية مفهوم **الشفافية**، إذ أن الحكومة الرقمية الشفافة تجعل المعلومات المتعلقة بالحكومات متاحة عبر الانترنت، وقد أظهرت الدراسات أن الشفافية تساعد على الحد من الفساد وتجعل الإدارة العمومية أكثر احترافية وقابلية للمحاسبة.

كما تساعد الشفافية على تمكين المواطنين وتساعد كذلك على توفير المعلومات اللازمة للرقابة على الأنشطة الإدارية، وتساعد هذه الرقابة في خلق ودعم الضغط العام لمكافحة الفساد.⁶

دون أن ننسى **التكامل والتفاعل**، أن التكامل الذي تؤكد الحكومة الرقمية هو التكامل الرأسي والأفقي في القطاع العام وبين القطاعات المختلفة، ففي القطاع العام يضمن التكامل الرقمي التعاون بين المصالح الإدارية في نفس القطاع الحكومي، وكذلك التعاون بين القطاعات الحكومية عبر الوحدات في مستويات متعددة من الحكومة. ويحدث هذا التكامل داخل الحكومة بحيث ينظر للحكومة أجمالا ككتلة واحدة.

كما تضع الحكومة الرقمية مزيدا من التركيز على حل القضايا العامة من خلال التفاعلات المشتركة التي تشمل الإدارة العمومية والمنظمات غير الربحية (المهنية)، وقطاع العمال. كما أن التفاعل بين الحكومة والمواطنين من خلال المشاركة المدنية عبر الانترنت يعد خاصية أخرى من خصائص التفاعل المتجسد في الحكومة الرقمية.

رابعا: أهداف الحكومة الرقمية في الإدارة العمومية

تشكل أهداف الحكومة الرقمية في الإدارة العمومية إطارا استراتيجيا شاملا يهدف إلى تحسين أداء الإدارة العامة وتعزيز فاعليتها في خدمة المواطنين. إن إدراك أهمية هذه الأهداف يتطلب فهما عميقا للمبادئ التي تركز عليها الحكومة الرقمية، ومنها الشفافية، والكفاءة، والابتكار، والشمولية، وكل ذلك في سياق رؤية بعيدة المدى تمتد لسنوات محددة.

أبرز هذه الأهداف **تحليل الأهداف الاستراتيجية** من خلال تفعيل خطة استراتيجية لتقنية المعلومات، حيث يتطلب ذلك وضوح رؤية الإدارة العمومية في تحديد رسالتها وأهدافها وآليات تنفيذها. هذا التخطيط لا يقتصر فقط على توفير الموارد اللازمة، بل يمتد ليشمل التنسيق المتكامل بين الإدارات المختلفة، مما يضمن توافقا جماعيا نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. إشراك أصحاب

6 - أريك شمديت، جاريد كوين (2013). العصر الرقمي الجديد. (ترجمة احمد حيدر)، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط.1، ص. 59.

المصلحة الرئيسيين، مثل المواطنين والشركات، يُعد عنصرًا أساسيًا لتعزيز الشعور بالمسؤولية المشتركة وضمان تحقيق الأهداف العامة بكفاءة⁷.

كذلك وضع قيادة داعمة وموجهة لتقنيات المعلومات والاتصالات، اذ ان وجود قيادة فعالة تدرك الدور المركزي لتقنيات المعلومات والاتصالات يعزز من قدرة الإدارة على الابتكار ومواكبة التحولات الرقمية. هذه القيادة تسهم في توجيه الإدارات المختلفة نحو تحقيق التكامل المطلوب، وهو أمر أساسي لتحقيق رؤية الحوكمة الرقمية. فالقيادة القوية ليست فقط أداة تنفيذية بل هي أيضًا مصدر إلهام وتحفيز للتغيير داخل المؤسسات العامة.

من ناحية أخرى التأكيد على التوافق بين مبادئ الحوكمة الرقمية وسياسات الرقمنة، يُعد ضمانة لتوحيد الجهود وتجنب تضارب المصالح. وضع خطط تنفيذ واضحة تدعمها موارد كافية يضمن التطبيق العملي لهذه السياسات، مما يؤدي إلى تحقيق الأهداف المرجوة بأقل تكلفة وأعلى كفاءة.

الشراكة مع أصحاب المصلحة الخارجيين، من خلال تحويل الإدارة العامة من جهة مركزية مسؤولة وحيدة إلى شريك فعال يعزز التعاون مع الأطراف الخارجية ويزيد من فعالية الموارد. هذا التوجه لا يعزز فقط الكفاءة بل يدعم أيضًا الابتكار في تقديم الخدمات العامة، مما يضمن تلبيتها لاحتياجات المواطنين المتزايدة والمتنوعة⁸.

وكذا الاستفادة من الابتكارات التقنية، اذ ان الابتكار في تقنية المعلومات والاتصالات يُعد من أبرز محاور الحوكمة الرقمية. فهو لا يسهم فقط في تبسيط الإجراءات وتسهيل الخدمات، بل يعزز من قدرة الإدارة على التفاعل بشكل أسرع وأكثر دقة مع متطلبات المواطنين. الابتكار هنا يشمل تحسين عمليات الموافقة على التراخيص والتصاريح، مما يرفع من مستوى الكفاءة الشاملة.

ولعل من أهم الأهداف كذلك حماية الخصوصية الرقمية، بإيجاد التوازن بين الحفاظ على خصوصية الأفراد وتوفير الشفافية وهو يمثل تحديًا معقدًا ولكنه ضروري. تحتاج الإدارة إلى ضمان أمن البيانات الشخصية مع تعزيز إمكانية الوصول إلى المعلومات العامة بما يدعم الشفافية والمساءلة. تحقيق هذا التوازن يتطلب سياسات متقدمة وممارسات آمنة تعزز ثقة المواطنين في النظام الرقمي.

7 - حمدي جليبة إيمان (2023). دور الحوكمة الرقمية في إنجاح وتفعيل التحول الرقمي نموذج دولة الامارات العربية المتحدة. مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، عدد 03، الجزائر، ص. 08.

8 - Talal Nadhum Azzuhairi, Fadhil Abd Ali Al-Quraishi. Référence précédente. p76.

إلى جانب الأهداف الاستراتيجية، فإن الحوكمة الرقمية تسعى لتحقيق الأهداف التقليدية المرتبطة بتحسين جودة الخدمات العامة. من خلال تقديم خدمات ذات تكلفة أقل وإجراءات مبسطة، يمكن للإدارة أن تحقق رضا أكبر لدى المواطنين. إضافة إلى ذلك، فإن التركيز على معالجة الطلبات بشكل فوري ودقيق يعزز الثقة في النظام الإداري. على غرار تقليل البيروقراطية والفساد من خلال تقليص الحاجة إلى الاتصال المباشر، مما يجد من تأثير العلاقات الشخصية والنفوذ. هذه النقلة النوعية في أسلوب تقديم الخدمات تعكس التزام الإدارة بمبادئ العدالة والشفافية، أيضا الاستغناء عن الأرشفة الورقية لصالح الأنظمة الإلكترونية يعزز كفاءة إدارة الوثائق وسرعة الوصول إليها وتصحيح الأخطاء عند الحاجة وللإشارة هذا الهدف لا يحقق فقط المرونة المطلوبة بل يسهم أيضا في رفع مستوى الإنتاجية داخل الإدارة العمومية⁹.

إن تحقيق هذه الأهداف يتطلب رؤية استراتيجية متكاملة وموارد بشرية وتقنية موجهة بدقة. فالإدارة العمومية من خلال تبنيها لهذه المبادئ والأهداف، لا تسعى فقط إلى تحسين الأداء، بل إلى تحقيق نقلة نوعية في علاقتها مع المواطنين، تركز على الثقة والشفافية والكفاءة في تقديم الخدمات العامة. إلا أن هذه الأهداف قد تواجه تحديات تؤثر على تحقيقها بشكل فعال. فعلى الرغم من أهمية تحسين الكفاءة، فقد تتعثر بسبب ضعف البنية التحتية الرقمية أو نقص المهارات التقنية اللازمة. وبالنسبة لتعزيز المشاركة المجتمعية، قد تبرز إشكاليات تتعلق بالوصول غير المتكافئ للتكنولوجيا بين الفئات السكانية، مما قد يكرس الفجوة الرقمية بدلاً من تقليصها. لذا، ورغم النوايا الإيجابية وراء الحوكمة الرقمية، إلا أن النجاح في تحقيق أهدافها يعتمد بشكل كبير على معالجة هذه العقبات بطريقة شاملة ومستدامة¹⁰.

المحور الثاني: واقع الحوكمة الرقمية للإدارة العمومية في الجزائر

إن الواقع المعاش أبرز تغير واضح في النظم المختلفة في المؤسسات بفعل قوى تعاونت في أحداث واقع جديد يفرض على الإدارة التخلي عن مفاهيمها واساليبها التقليدية التي تنسجم بالتعقيد ومحاولات تطوير قدراتها وإعادة تصميم كل عملياتها والبحث عن تقنيات الأكثر تناسبا، مما دفعها للتوجه إلى اعتماد آليات

9 - خديجة عبد اللاوي (2021). مدى فعالية الرقمنة في حوكمة الإدارة الجزائرية بين الواقع والقانون. مجلة الدراسات القانونية المقارنة، عدد 01. الجزائر، ص. 6 - 7.

10 - صادق فوزية (2023). واقع الرقمنة في القطاع العمومي الجزائري ورهانات تحسين الخدمات. ط. 1. الجزائر: المكتب العربي للمعارف، ص. 23.

الرقمنة في رسم السياسات واتخاذ القرارات، ولم تكن الجزائر بمنأى عن ركب هذا التطور بتوجه نحو رقمنة إدارتها العمومية.

فالرقمنة خيار لا بد منه من أجل الاهتمام أكثر بواقع الخدمة العمومية في الجزائر والانتقال من مرحلة تفعيل الرقمنة وتعميمها في مختلف الإدارات العمومية إلى حوكمة هذه الرقمنة وترشيدها، بما يضمن تطوير أسلوب التسيير الإداري وتحسين مستوى أعمال الإدارة وضمان جودة خدماتها.

أولاً: آليات تفعيل الحوكمة الرقمية في الإدارة العمومية الجزائرية

تختلف طبيعة العمل داخل منظومة الحوكمة الرقمية، عن طبيعة العمل داخل الحوكمة التقليدية فبينما تعتمد الحوكمة التقليدية على الحضور المكاني والزمني، تعتمد الحوكمة الرقمية على الحضور اللامكاني، واللامزمني.

إن الانتقال إلى الحوكمة الرقمية يمثل خطوة استراتيجية ضرورية لتحقيق الكفاءة والشفافية في الإدارة العمومية، ولكنه في الوقت ذاته يتطلب رؤية واضحة وآليات متكاملة تشمل الإطار القانوني والتنظيمي. من خلال استعراض التجربة الجزائرية، يظهر جلياً أن الدولة بذلت جهوداً ملموسة من خلال سنّ مجموعة من القوانين التي تواكب التحول الرقمي وتؤطره، بدءاً من تعزيز البنية التشريعية وصولاً إلى تحسين الخدمة العمومية. وقد ركزت القوانين على مجالات حيوية مثل القانون رقم 09-04 المؤرخ في 14 أوت 2014 يتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة، والقانون رقم 04-09 المؤرخ في 05 أوت 2009 يتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحتها، القانون رقم 04-15 المؤرخ في 01 فيفري 2015 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكتروني، القانون رقم 03-15 المؤرخ في 01 فيفري 2015 يتعلق بعصرنة العدالة، القانون رقم 08-18 المؤرخ في 10 جوان 2018 والذي يعدل القانون رقم 08-04 المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية، القانون رقم 07-18 المؤرخ في 10 جوان 2018 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعية في مجال المعطيات ذات الطابع الشخصي، القانون رقم 05-18 المؤرخ في 10 ماي 2018 المتعلق بالتجارة الإلكترونية، القانون رقم 04-18 المؤرخ في 10 ماي 2018 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الإلكترونية، القانون رقم 18-22 المؤرخ في 24 جويلية

2022 المتعلق بالاستثمار، قانون رقم 12-23 المؤرخ في 05 أوت 2023 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية.¹¹

ومع ذلك، تبقى هناك تحديات تحتاج إلى معالجة لضمان نجاح هذه المبادرات، خاصة وأن صياغة الإطار القانوني تتم بوتيرة متأخرة نسبياً، مما يعطل تنفيذ الحوكمة الرقمية بشكل كامل إذ لا يزال قانون الرقمنة قيد الدراسة رغم الحاجة الماسة له كمرجعية موحدة وشاملة لتبسيط الإجراءات الإدارية وضمان الأمان الرقمي، إضافة إلى أن هناك فجوة بين سن القوانين وتطبيقها العملي، حيث تتطلب التشريعات أدوات تنفيذ فعالة وبنية تحتية متطورة، وهو ما قد يكون غير مكتمل في العديد من القطاعات. كما تحتاج الجزائر إلى استراتيجية شاملة لتنسيق جهود الرقمنة بين مختلف الهيئات والمؤسسات لتجنب التكرار أو تضارب الأدوار، بالإضافة إلى الاستثمار في بناء القدرات البشرية لمواجهة التطورات الرقمية.

بالتالي، رغم التقدم الملموس في الإطار التشريعي، فإن الانتقال إلى الحوكمة الرقمية لا يزال يتطلب تعزيز الإرادة السياسية، تسريع وتيرة تنفيذ القوانين، وضمان انسجامها مع الاستراتيجيات الرقمية العالمية. ومن دون معالجة هذه النقاط، قد تواجه الجهود المبذولة تحديات قد تعيق تحقيق الأهداف المنشودة.

أضف الى ذلك الآليات التنظيمية والإدارية، فالحوكمة الرقمية ليست مجرد عملية آلية العمليات أو معالجة التصرفات والأفعال القائمة في أعمال الإدارات العمومية، بل تختص الحوكمة الرقمية بتكوين عمليات وعلاقات جديدة بين الإدارة والمستفيدين والأعمال. كما أن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ليست مجرد أداة لتحقيق عوائد وتوفير التكلفة المترتبة على تشغيل وتعيين القوى العاملة أو في استثمار الوقت، كما أنه لا يتحقق بقيام العاملين بإعداد السجلات والوثائق الإلكترونية، بل إن الحوكمة الرقمية تعتبر من الحلول الجوهرية لو أحسن استخدامها بشكل صحيح، على إصلاح العمليات والإجراءات القائمة التي تقوم بأدائها¹². لذلك يجب عند تطوير الحوكمة الرقمية البدء في التخطيط السليم لمشروعاتها ودراسة المجال الذي تطبق فيه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يجب أن توظف لتكوين عمليات جديدة تتسم بالشفافية في حل المشكلات. وتمثل الشفافية أسلوباً جديداً للتعامل في حل المشكلات التي تواجه مسار إمداد المعلومات والخدمات من الإدارات العمومية للمجهور المستفيدين. وعلى ذلك، فإن إصلاح العمليات الإدارية يمثل الخطوة الأولى في إطار عملية التحول

11 - عائشة عبد المجيد (2022). نحو إطار تشريعي لبنى نظام رقمنة الإدارات في الجزائر. مجلة قضايا معرفية، عدد 01، الطارف، ص. 10.

12 - Talal Nadhum Azzuhairi, Fadhil Abd Ali Al-Quraishi. Référence précédente, p. 79.

الناجح نحو إقامة الحوكمة الإلكترونية. وعلى الرغم من إصلاح العمليات يعتبر أساساً مرغوباً ومتطلباً، إلا أنه من المهم تكوين أو خلق عمليات وإجراءات جديدة تؤدي إلى إحداث تغييرات جذرية في أساليب وطرق العمل الإداري وخاصة في علاقاتها بالمستفيدين ومنشآت الأعمال.

ورصدت الجزائر مجمل التعديلات التي يجب إجراؤها على البنى التنظيمية والإجراءات والهياكل الإدارية لأجهزة الدولة بهدف تبسيطها وزيادة مرونتها ورفع فاعليتها، وبما ينسجم مع متطلبات عملية الحوسبة واستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات. ويندرج في هذا الإطار وضع المعايير والقواعد الناعمة الخاصة بإنتاج البيانات والتعامل معها وضبط تنافسها.

حيث انطلق مشروع البلدية الإلكترونية، فقد دشنت أول بلدية إلكترونية جزائرية يوم 14 مارس 2011، بالمقر الفرعي الإداري حي 100 مسكن بباتنة، أصدرت أول شهادة ميلاد (12خ)، في بضع ثوان على مستوى الشباك الإلكتروني، كما تم أيضاً إصدار الوثائق البيومترية في إطار تحسين الخدمة الإلكترونية المقدمة للمواطن، وأعلنت وزارة الداخلية الجزائرية عن انطلاق إصدار الوثائق الإلكترونية الممثلة في جواز السفر البيومتري وبطاقة التعريف البيومترية. يمثل المشروع إحدى الخطوات الإيجابية نحو التحول الرقمي فقد ركز بشكل أساسي على إصدار الوثائق البيومترية، وهو إنجاز يُعتبر مهماً على صعيد تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين. ومع ذلك، فإن نطاق هذا المشروع يبقى محدوداً، حيث لم يتم توسيع التجربة لتشمل جميع الجوانب الإدارية أو مستويات الإدارة الأخرى. بالتالي، هناك حاجة ماسة إلى تطوير مشاريع مشابهة تغطي نطاقاً أوسع، وتهدف إلى تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين في مختلف القطاعات.

كما أظهرت الجزائر اهتماماً كبيراً بتطوير قطاع الرقمنة وتعزيز دوره كأحد المحاور الأساسية للتنمية المستدامة، وهو ما تجسد بوضوح من خلال إنشاء هيكل تنظيمي جديد ومتكامل لوزارة الرقمنة والإحصائيات وفقاً للمرسوم التنفيذي رقم 20-363 المؤرخ 05 ديسمبر 2020 الذي يحدد تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الرقمنة والإحصائيات. يعكس هذا الهيكل الإداري رؤية طموحة تهدف إلى تحسين الأداء الحكومي في مجال الرقمنة وتطوير الإحصائيات كأداة فعالة لدعم اتخاذ القرار وتعزيز الابتكار التكنولوجي.

يمتاز هذا الإطار التنظيمي بوضوح تقسيم الاختصاصات بين المديرية المختلفة، حيث تم تصميمه بعناية ليشتمل على مديريات متخصصة تتولى إدارة مجالات رئيسية تشمل الرقمنة، الإحصاء، وأنظمة المعلومات. مديرية الرقمنة على سبيل المثال، تُعنى بترقية استعمال تكنولوجيات الرقمنة، العمل بالتشاور

مع الدوائر الوزارية على وضع نظام معلوماتي حكومي مندمج مساعد لاتخاذ القرار، اقترح كل نشاط يهدف إلى تطوير الرأس المال البشري والكفاءات الوطنية الضرورية لتطوير الرقمنة، القيام بالدراسات الضرورية لإعداد الإطار القانوني والتنظيمي المتعلق بتطوير الرقمنة، مما يساهم في تعزيز التحول الرقمي الحكومي. أما مديرية الإحصاء، فتضطلع بمهمة تنظيم وتعزيز المنظومة الوطنية للإحصاء في إطار السياسة العامة للحكومة في هذا الشأن، تنسيق مجموع المنظومة الوطنية للإحصاء بالاتصال مع جميع الفاعلين فيها وعلى الخصوص المؤسسة المركزية للإحصاء والمجلس الوطني للإحصاء، السهر على تنفيذ وإنجاز كافة الأنشطة الإحصائية في المجال الاجتماعي والديمقراطي والاقتصادي والبيئي في إطار الأحكام التشريعية والتنظيمية التي تحكم المنظومة الوطنية للإحصاء، متابعة أعمال هيئات الإنتاج وتنسيق المنظومة الوطنية للإحصاء. وفي السياق نفسه، تركز مديرية أنظمة المعلومات على السهر على وضع وتطوير أنظمة معلومات الوزارة، تحديد الحاجات في مجال تجهيزات الإعلام الآلي وضمان صيانتها وتصور حلول معلوماتية على مستوى القطاع. أما مديرية التعاون والشؤون القانونية والأرشفة، تكلّف على الخصوص بالسهر على وضع وتطوير أنظمة معلومات الوزارة، تحديد الحاجات في مجال تجهيزات الإعلام الآلي وضمان صيانتها وتصور حلول معلوماتية على مستوى القطاع، وضع وتطوير وإدارة الأنظمة وشبكات الإعلام الآلي المعلوماتية وكذا خدمات الإيواء، تنفيذ السياسة الوطنية في مجال أمن أنظمة المعلومات. بالنسبة لمديرية الإدارة العامة، تتمثل مهماتها في: السهر على وضع وتطوير أنظمة معلومات الوزارة، تحديد الحاجات في مجال تجهيزات الإعلام الآلي وضمان صيانتها وتصور حلول معلوماتية على مستوى القطاع، ضمان اليقظة التكنولوجية في مجال تطوير وتنفيذ أنظمة المعلومات.¹³

ورغم هذا التنظيم المتقدم، لا تزال الجزائر بحاجة ماسة إلى تطوير رؤية استراتيجية شاملة تتجاوز الأطر التنظيمية التقليدية. هذه الرؤية يجب أن تراعي التحديات الراهنة، بما في ذلك التغيرات السريعة في التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي، وتعمل على تعزيز التعاون بين القطاعات المختلفة لضمان التكامل الفعال بينها. إذ ينبغي أن تركز الاستراتيجية الوطنية على دعم الابتكار الرقمي من خلال إنشاء بيئة محفزة للإبداع التكنولوجي وتشجيع المشاريع الناشئة في مجال التكنولوجيا. كما يجب أن تضع أولوية قصوى لتعزيز التكامل بين الهياكل الإدارية المختلفة عبر تحسين آليات التنسيق والتواصل، بما يضمن

13 - انظر المواد 2 - 6، من المرسوم التنفيذي رقم 20 - 363، المؤرخ 05 ديسمبر 2020 الذي يحدد تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الرقمنة والإحصائيات،

جريدة رسمية عدد 74.

تكامل الجهود وتوحيد الأهداف. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي على هذه الرؤية أن تسعى لضمان الكفاءة العالية في تنفيذ السياسات المتعلقة بالرقمنة، وذلك من خلال الاستثمار في الموارد البشرية المؤهلة، وتوفير البنية التحتية التقنية اللازمة، واعتماد نظام تقييم دوري لقياس مدى تقدم المبادرات الرقمية.

إن تحقيق هذه الأهداف يتطلب التزاماً واضحاً من جميع الجهات المعنية، بما في ذلك القطاعين العام والخاص، وتعاوناً وثيقاً مع المؤسسات الأكاديمية والبحثية. من خلال هذا التوجه الشامل، يمكن للجزائر أن تعزز مكانتها كدولة رائدة في مجال التحول الرقمي على المستوى الإقليمي، مما يدعم النمو الاقتصادي والاجتماعي ويضع أسساً صلبة للمستقبل الرقمي.

كما أن نجاح هذا التحول الرقمي لا يتأتى إلا بتوفير الآليات التقنية، وهي متطلبات البنية التحتية الخاصة بشبكة الاتصالات والإنترنت، والتي لا يمكن من دونها تحقيق أي تطبيقات ذات قيمة على مستوى واسع، كما يشتمل ذلك على توفير مراكز للخدمة، توفر للمستخدمين الذين لا يمتلكون تجهيزاتهم الحاسوبية الخاصة إمكانية الاستفادة من التسهيلات التي تقدمها الحوكمة الرقمية.¹⁴

وكذا المتطلبات الخاصة بالبنية التحتية المعلوماتية، أي تلك المتعلقة بوجود أنظمة معلومات فعالة وقادرة على تجميع البيانات من مصادرها، وضمان جودة هذه البيانات ومعالجتها بما يتفق مع أغراض استخدامها، وتشمل أيضاً المتطلبات المتعلقة بالأدوات البرمجية، بما في ذلك توافر الأطر البشرية المؤهلة القادرة على التعامل مع هذه الأدوات بكفاءة وفاعلية، إذ يمكن استخدام طيف واسع من الأدوات والتطبيقات البرمجية من أجل تحقيق الحوكمة الإلكترونية، فعلى سبيل المثال هناك: قواعد وبنوك البيانات، مخازن البيانات وأنظمة التنقيب عن البيانات، أنظمة الأرشفة وإدارة السجلات، تطبيقات الإنترنت، نظم المعلومات الجغرافية، نظم دعم القرار، وغيرها. وبجدر الانتباه هنا إلى أن التطبيقات الإدارية العمومية تنقسم عادةً باتساع نطاقها وضخامة حجم المعلومات التي تتعامل معها، وهذا يتطلب غالباً إيجاد تركيبة مناسبة من عدة أدوات وتقنيات لتحقيق النتائج المرجوة.¹⁵

لقد كانت أولى خطوات الجزائر المتخذة هي تعميم تقنية الأنترنت وتطوير سرعة الخط، كما عملت الجزائر على إصلاح قطاع المواصلات السلكية واللاسلكية محددة البرامج والأهداف ذات الأولوية التي ينبغي تحقيقها مستقبلاً، واستكمال وتحديث شبكة النفاذ عن طريق رفع مستوى البنى التحتية الموجودة ضمن المجال التكنولوجي للتكفل بالتطورات التقنية واحتياجات المواطنين من حيث الخدمة،

79. Talal Nadhum Azzuhairi, Fadhil Abd Ali Al-Quraishi. Référence précédente, p. 14.

15 - يوسف بن بزة، وهيبه سغيري (2024). التحول الرقمي في الإدارة العامة الجزائرية، ط. 1. الجزائر: إبداع بوك للنشر والترجمة، ص. 23.

و تطوير البنى التحتية الجديدة عن طريق رفع قدرات شبكة التدفق العالي و العالي جدا بغية توفير الخدمات ، استحداث مختلف التطبيقات الرقمية لتسهيل عملية تقديم الخدمات، كما تم تحديث الاطار التنظيمي الذي يحكم قطاع الاتصالات سنة 2018 عن طريق إدخال مفاهيم جديدة مثل فتح سوق الأنترنت الثابت والتشارك في استعمال البنى التحتية (التجوال المحلي) وقابلية نقل الأرقام والحياد التكنولوجي.

و على الرغم من الجهود المبذولة، إلا أن التحول الرقمي من الجانب التقني يواجه تحديات كبيرة. من أبرزها الفجوة الرقمية الواضحة بين المناطق الحضرية والريفية، حيث تظل المناطق النائية محرومة من البنية التحتية الحديثة والخدمات المتطورة. كما أن التقدم في سرعة الإنترنت لا يزال أقل من المعدلات العالمية، مما يحد من تنافسية الجزائر على الساحة الرقمية. إضافة إلى ذلك، تبقى الكوادر المؤهلة للتعامل مع التقنيات الجديدة محدودة، مما يعوق استفادة المواطنين من الخدمات الرقمية بشكل فعال. وأخيراً، يظل هناك نقص في التوعية بأهمية التحول الرقمي لدى بعض المؤسسات والمواطنين، وهو ما يعكس غياباً لاستراتيجية شاملة تضمن إشراك جميع الأطراف المعنية في هذا التحول.

وفي مجال التكوين التكنولوجي للإطار البشري سعت الجزائر نحو توفير مناخ مناسب للعمل وتحسين التواصل فيما بين الموظفين لتحقيق خدمة عمومية أفضل. ولذلك لابد من تكوينهم وتدريبهم وتعليمهم، بشكل مستمر ومسارير للتطور التكنولوجي؛ دون تجاوز عملية التحفيز والترقية لديمومة عملية التكوين والتطوير وتحاشيا لعملية المقاومة التي تتولد عن عملية التغيير في محيط العمل سواء باستعمال وسائل تكنولوجية حديثة تتطلب التكوين أو اعتماد نظم إلكترونية مستحدثة تتطلب التحكم في تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وأيضا إعادة النظر في برامج التعليم العالي والتكوين المهني في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال، وتلقين تكنولوجية الإعلام والاتصال لجميع الفئات الاجتماعية¹⁶.

ومن الجوانب الواجب الاهتمام بها أيضا هي الآليات الثقافية، إذ لا شك أن تحابوب المستفيدين مع التجديدات التي يملها الانتقال إلى الحوكمة الإلكترونية لن يكون مباشراً، فبطء السلوك الاجتماعي ونزعة مقاومة التغيير هما عاملان أساسيان يجب مراعاتهما، إذا أردنا لتجربة الحوكمة الإلكترونية أن تنجح، لذا من المناسب أن يجري التركيز في البداية على تطبيقات بسيطة ذات فائدة واضحة وصالحة وثيقة بالحياة اليومية للناس (وهو ما نجد مثلاً في قطاعات التعليم والصحة والنقل)، وبحيث يترافق

16- ربيع نصيرة (2021). حقبة الرقمنة كآلية لتطبيق الإدارة الإلكترونية الجزائر. مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، عدد 02، الجزائر، ص. 6

ذلك مع حملات توعية وتشجيع للمستفيدين على التعامل مع هذه التطبيقات، والتأكيد على ضرورة أن تنسجم واجهات هذه التطبيقات بالجاذبية وسهولة الاستخدام، وأن يتصف محتواها بالفائدة والبساطة.¹⁷

عملت الجزائر على التركيز على المواطن بالاعتراف بالأدوار التي يلعبها في المجتمع ودمجها في التفاعل مع الإدارة خاصة وأنه يجسد إضافة إلى المواطنة مفهوم الحقوق مثل حقوق الإنسان الأساسية، حيث طورت البوابة الإلكترونية الرسمية لعرائض المواطن، وهي فضاء رقمي موضوع تحت تصرف المواطنين والمتعاملين يمكنهم من توثيق عرائضهم وشكاويهم لدى مختلف مصالح وزارة الداخلية والجماعات المحلية والبيئة العمرانية، و البوابة الحكومية للخدمات العمومية، حيث تزود البوابة المواطنين والأفراد والمؤسسات بمعلومات مفصلة عن كافة الإجراءات والخدمات العمومية والمعلومات الحكومية الإلكترونية وغير الإلكترونية.

وفي الوقت ذاته، تتضمن المواطنة مسؤولية تأييد الدستور وأداء الواجبات المدنية لدعم الحكومة والحكومة، وإحدى طرق الحفاظ على الحكومة الرقمية هي المشاركة الفعالة في تطوير القواعد واللوائح التي تؤثر على المجتمعات وحياة المواطنين. ويمكن أيضا لتقنيات المعلومات والاتصالات ان تسهل قدرة المواطنين على الحكومة من خلال الآليات القائمة.

ثانيا: دور المحافظة السامية للرقمنة في ترقية الحكومة الرقمية للإدارة العمومية في الجزائر

أنشأت المحافظة السامية للرقمنة بموجب مرسوم رئاسي 314-23 المؤرخ في 06 سبتمبر 2023 وجاءت هذه المحافظة كهيئة عليا مكلفة بقيادة وتنظيم وتقييم المشاريع الاستراتيجية القطاعية في مجال الرقمنة وهذا جاء طبقا للإلتزام رقم 25 لرئيس الجمهورية " عبد المجيد تبون"، الذي يقضي بتحقيق تحول رقمي لتحسين الاتصال وتعميم استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال خاصة في المرفق العام وكذا تحسين حوكمة القطاع الاقتصادي.

تعرف المحافظة السامية للرقمنة، حسب المادة الثانية من المرسوم الرئاسي 314-23 وهي: " المحافظة السامية للرقمنة مؤسسة عمومية ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، توضع تحت وصاية رئاسة الجمهورية، وتدعى في صلب النص " المحافظة السامية.".

من خلال التعريف يتضح لنا الخصائص التي تميز المحافظة السامية للرقمنة وهي كالآتي:

- المحافظة السامية للرقمنة هي مؤسسة عمومية ذات طابع خاص.

- تتمتع بالشخصية المعنوية، أي لها الحق في ممارسة كافة أنواع التصرفات القانونية في التعامل وفي اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات.

- تتمتع بالاستقلال المالي، وهذا يعني توفير موارد مالية خاصة للمحافظة السامية للرقمنة تمكنها من أداء الاختصاصات والمهام الموكلة إليها، واشباع حاجات المواطنين في نطاق عملها وتمتعها بحق التملك للأموال الخاصة.

- المحافظة السامية للرقمنة تعتبر تحت وصاية رئيس الجمهورية، أي أنها تخضع لسلطة ورقابة وتأثير مباشر من قبل رئيس الجمهورية. هذا يعني أن الرئيس يمكن أن يتدخل في القرارات أو العمليات التي يقوم بها المحافظة السامية للرقمنة بطرق مختلفة، سواء عن طريق تعيين أعضاء جدد أو بطرح القرارات التي تتعلق بسلطاته... الخ.

كما نصت المادة الرابعة من المرسوم الرئاسي 23-314 على المهام المنوطة بالمحافظة السامية للرقمنة، " تكلف المحافظة السامية بتصميم الاستراتيجية الوطنية للرقمنة، بالتشاور مع القطاعات المعنية والمؤسسات والقطاع الاقتصادي والمجتمع المدني .

وتكلف أيضا بضمان متابعة الاستراتيجية الوطنية للرقمنة وتنفيذها"¹⁸.

وعليه فمن المهام المنوطة بالمحافظة السامية للرقمنة ما يلي:

- تصميم واعداد الاستراتيجية الوطنية للتحويل الرقمي بالتشاور مع القطاعات المعنية واعداد مخطط عمل من أجل تنفيذها ومتابعتها.
- السهر على توافق الخطط القطاعية للرقمنة مع الاستراتيجية الوطنية للتحويل الرقمي.
- قيادة المشاريع الاستراتيجية المشتركة وتلك المبادرات بها.
- تقييم إنجازات كل قطاع واقتراح الحلول اللازمة وفق لمؤشرات الأداء الرئيسية.

18- المرسوم رئاسي 23-314، المؤرخ في 06 سبتمبر 2023، يتضمن انشاء محافظة سامية للرقمنة وتحديد مهامها وتنظيمها وسيورها، جريدة رسمية عدد 59.

- ضمان توافق الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي مع متطلبات أمن الأنظمة المعلوماتية بالتنسيق مع الأطراف المعنية.
- وضع أسس البنية التحتية الأساسية للانطلاق في عملية التحول الرقمي لتجسيد مركز البيانات الوطني.
- تحديد المشاريع ذات الأولوية والاستثمارات الاستراتيجية وكيفيات تعبئة المورد البشري وأدوات التمويل الخاصة بها.
- اقتراح الأدوات القانونية والتنظيمية و/أو أي حل تقني لضمان الفعالية والتحسين المستمر لمحاور التحول الرقمي.
- تعزيز السيادة الرقمية.
- المساهمة في تخيين مدونة النشاطات التابعة لمجال الرقمنة.

وقد نصت المادة السادسة من المرسوم الرئاسي 23-314 على تشكيلة المحافظة السامية للرقمنة، "يسير المحافظة السامية مجلس توجيه ويديرها محافظ سام، وتزود بلجنة علمية وتقنية".

يتضح من خلال نص المادة أن المحافظة السامية للرقمنة تتكون من:

- رئيس المحافظة السامية للرقمنة، فحسب المادة 10 من المرسوم سالف الذكر فيعين محافظ سامي بموجب مرسوم رئاسي يتولى رئاسة المحافظة السامية للرقمنة، وقد نصت المادة 11 على المهام المنوطة به ومن بينها: يعد برامج نشاط المحافظة السامية، يتصرف باسم المحافظة السامية ويمثلها أمام العدالة وفي أعمال الحياة المدنية، يمارس السلطة السلمية على كل مستخدمي المحافظة السامية، يعين في كل الوظائف التي لم تتقرر أي طريقة أخرى للتعين فيها وينهي المهام فيها، يعد مشروع الميزانية ويسهر على تنفيذه، هو الأمر بصرف ميزانية المحافظة السامية.

- مجلس التوجيه، حسب المادة 7 من المرسوم سالف الذكر، يرأس مجلس التوجيه مدير ديوان رئاسة الجمهورية ويتكون المجلس من: الوزير المكلف بالداخلية والجماعات المحلية، وزير العدل حافظ الأختام، الوزير المكلف بالمالية، الوزير المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي، الوزير المكلف بالمواصلات السلوكية واللاسلكية، الوزير المكلف بالرقمنة، الوزير المكلف باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة، الأمين العام لوزارة الدفاع الوطني، المحافظ السامي.

ومن بين المواضيع التي يتداول المجلس فيها حسب المادة 8 في: عناصر الاستراتيجية الوطنية للرقمنة قبل عرضها على رئيس الجمهورية للموافقة عليها، المشاريع الاستراتيجية و/أو ذات الأولوية في مجال الرقمنة، تقييم نتائج الأعمال التي تتابعها المحافظة السامية، التدابير والوسائل اللازمة لتجسيد الاستراتيجية الوطنية للرقمنة، التنظيم الداخلي والنظام الداخلي للمحافظة السامية، ويجتمع المجلس مرة واحدة كل 06 أشهر.

- اللجنة العلمية والتقنية، تشكل اللجنة العلمية والثقافية من 15 عضو من بينهم رئيس المحافظة السامية، حيث يتم اختيار قائمة الأعضاء من طرف المحافظ السامي ويصوت عليها من طرف مجلس التوجيه، يرأس هذه اللجنة شخصية علمية تختار بالنظر إلى كفاءتها في مجال الرقمنة، وتكلف بما يأتي: تقديم توصيات بشأن عناصر الاستراتيجية الوطنية للرقمنة، اقتراح أعمال تطوير الرقمنة وإعادة التحديث طبقا للمعايير العالمية المعترف بها في مجال الرقمنة، إبداء الرأي في مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية ذات الصلة بالرقمنة، إبداء الرأي في كل المسائل ذات الطابع العلمي والتقني التي يعرضها عليها المحافظ السامي وتندرج ضمن مجال اختصاصها، إعداد تقارير خاصة بالاستشراف والخبرات والدراسات والاستشارات. تجتمع اللجنة كل 06 أشهر ويمكن أن تجتمع في دورات غير عادية بناء على دعوة من رئيسها.¹⁹

ومن خلال ما سبق ذكره يستشف مجموعة من الأهداف الأساسية التي استحدثت من أجلها المحافظة السامية للرقمنة ما يلي:

- ترجمة لإرادة سياسية وقوية للسلطات العليا في البلاد، من أجل تجسيد التحول الرقمي.
- وضع هيئة عليا جديدة مكلفة بقيادة ومتابعة وتقييم مشاريع الرقمنة في مختلف القطاعات.
- تنفيذ المشاريع الاستراتيجية المبادر بها.
- الانتقال من نمط التسيير الكلاسيكي القائم على الورق والحضور إلى نمط الحوكمة الذي يعتمد على الرقمنة لضمان الشفافية والمساواة وأمن الأنظمة والمعطيات.
- تجسيد نظام بيئي متكامل، من خلال تطوير وانشاء قاعدة بيانات وطنية تحمل كل المعطيات التي تسمح بخدمة ما يتطلبه المواطن والقطاعات.

- اعتماد التشغيل البيئي، أي بناء نظام المعلومات للقطاعات للتنسيق والاتصال فيما بينها بحكم كونها المنتج الأول للخدمة العمومية.
- تجسيد الحوكمة الرقمية وتتجسد في التوافق البيئي وتبادل المعلومات بطريقة سلسلة واوتوماتيكية بين مختلف الإدارات العمومية.
- تعزيز السيادة الرقمية وحماية الخصوصية والبيانات.
- تشجيع الشراكة بين القطاع العام والخاص.
- ضمان توافق الاستراتيجية الوطنية للرقمنة مع متطلبات أمن الأنظمة المعلوماتية.²⁰

رغم الإصلاحات المقدمة من طرف المحافظة السامية للرقمنة إلى أنها تواجه العديد من التحديات على غرار غياب التنسيق الفعال بينها وبين باقي الهيئات الحكومية والوزارات المعنية. فعلى الرغم من وجود رؤية عامة للتحويل الرقمي، إلا أن تطبيق هذه الرؤية يظل مشتبكاً، حيث توجد العديد من المبادرات الرقمية المتفرقة التي لا تتكامل بشكل كافٍ. هذا يؤدي إلى تبديد الجهود والموارد، ولا سيما في ظل عدم وجود منصة واحدة موحدة لجميع الخدمات الرقمية التي يمكن أن تيسر تفاعل المواطنين مع الإدارات الحكومية. في كثير من الأحيان، نجد أن بعض الوزارات أو المؤسسات تتبع سياسات مستقلة دون التنسيق مع الهيئة المركزية، مما يعرقل تنفيذ سياسات الرقمنة على المستوى الوطني. إضافة إلى النقص في البنية التحتية الرقمية رغم بعض المشاريع الطموحة، مثل إطلاق المنصات الإلكترونية والخدمات الرقمية، إلا أن المناطق النائية والريفية تفتقر إلى تغطية الإنترنت المناسبة أو وجود شبكات اتصالات متطورة. هذا يجعل من المستحيل على المواطنين في تلك المناطق الاستفادة من الخدمات الرقمية المقدمة من قبل الحكومة. وفي الوقت الذي تسعى فيه الدول المتقدمة إلى تحديث بنيتها التحتية بشكل مستمر، نجد أن الجزائر لم تُعْطِ البنية التحتية الرقمية الأهمية المطلوبة، مما يجعل الكثير من الخدمات الرقمية عرضة للتوقف أو البطء.

ومن المتفق عليه أن تنمية القدرات البشرية في مجال الرقمنة داخل الإدارة العمومية تعتبر من الأولويات الأساسية لنجاح أي استراتيجية رقمية. إلا أن المحافظة السامية للرقمنة تفتقر إلى حد كبير وضع سياسات فعالة في تأهيل وتدريب الموظفين العموميين بشكل مستمر على استخدام الأدوات الرقمية الحديثة. إذ أن العديد من الموظفين يواجهون صعوبة في التعامل مع الأنظمة الرقمية الجديدة، ما

يؤثر على جودة الخدمات المقدمة للمواطنين. كما أن التدريب لا يتم بشكل كافٍ ولا يواكب التطورات السريعة في مجال التكنولوجيا. بالإضافة إلى ذلك، هناك نقص كبير في الوعي الرقمي لدى المواطن الجزائري، مما يجعل من الصعب على الكثيرين الاستفادة من الخدمات الرقمية التي تقدمها الحكومة. من أحد الجوانب التي تعاني منها أيضا الحكومة الرقمية في الجزائر هو غياب حماية فعالة للبيانات الشخصية للمواطنين. في ظل تزايد استخدام الإنترنت والخدمات الإلكترونية، تصبح المعلومات الشخصية عرضة للاختراق أو الاستغلال. ورغم أن المحافظة السامية للرقمنة قد أطلقت العديد من المبادرات لتحسين الأمن السيبراني، إلا أن هناك ثغرات أمنية عديدة لم يتم معالجتها بعد. عدم وجود قوانين رادعة ضد الجرائم الإلكترونية وتطبيقات الحماية الضعيفة يعرض المواطنين لمخاطر عديدة، ما يقلل من الثقة في الحكومة الرقمية.

من المشكلات الأخرى التي تثار ضد المحافظة السامية للرقمنة هو تعقيد الإجراءات الرقمية التي تفرضها بعض المنصات الإلكترونية الحكومية. فبدلاً من أن تكون هذه المنصات أدوات تسهيلية، تُعتبر في العديد من الحالات معقدة وغير مريحة للمستخدم. الإجراءات الطويلة والواجمات غير الودية تُعقد تجربة المواطن، وتزيد من مستوى الإحباط لديه. كما أن المواطن الجزائري يعاني من تعدد المنصات الرقمية التي يتم من خلالها تقديم الخدمات، ما يؤدي إلى تشتت الجهود ويجعل من الصعب متابعة المعاملات أو معرفة ما هو متاح في أي منصة.

ضف إلى ذلك بالرغم من أن الحكومة الرقمية تُعد فرصة عظيمة لتعزيز الشفافية في الإدارة العامة، إلا أن الهيئة لازالت لم تطبق الشفافية بشكل حقيقي في الأنظمة الرقمية. من خلال ملاحظة الممارسات اليومية، يبدو أن الكثير من القرارات والإجراءات تُتخذ دون إشراك المواطن أو تقديم معلومات واضحة حول كيفية اتخاذها. بالإضافة إلى ذلك، تفتقر الجزائر إلى نظام مراقبة فعال يقيم أداء الرقمنة ويضمن تحسينها المستمر. هذا النقص في الشفافية يجعل من الصعب تقييم فعالية السياسات الرقمية وتحديد ما إذا كانت تحقق أهدافها أم لا. أحياناً يظهر أن المحافظة السامية للرقمنة تركز أكثر على إطلاق مشاريع رقمية جديدة دون الاهتمام بالجودة. يتم إطلاق العديد من المنصات الإلكترونية والخدمات التي تُعرض بشكل ضخم، ولكن دون الاهتمام بتحقيق تفاعل حقيقي أو تقديم قيمة مضافة للمواطن. كما أن هذه المشاريع تُنفذ غالباً دون دراسة دقيقة لاحتياجات المواطنين أو تقييم للمشاكل الفعلية التي يواجهونها، ما يحد من النجاح الفعلي

لهذه المبادرات. في الكثير من الأحيان، يتم تنفيذ المشاريع الرقمية لمجرد إظهار أن الحكومة تسير في الاتجاه الصحيح، دون أخذ الوقت الكافي لضمان استدامتها وملاءمتها للمجتمع.

بناءً على هذه النقاط، يتضح أن المحافظة السامية للرقمنة في الجزائر لا تزال تواجه تحديات عديدة تحول دون نجاح جهودها في ترقية الحوكمة الرقمية. بالرغم من بعض الخطوات الإيجابية، إلا أن غياب التنسيق بين الجهات الحكومية، ضعف البنية التحتية، قلة الوعي الرقمي، مشكلات الأمن السيبراني، وتعدد المنصات غير الفعالة، تجعل من الحوكمة الرقمية في الجزائر مسارا طويلاً وشاقاً يحتاج إلى إصلاحات شاملة واهتمام أكبر لتحقيق تحول رقمي حقيقي يخدم جميع المواطنين بشكل عادل وفعال.

ثالثاً: تطبيق الحوكمة الرقمية في بعض القطاعات الوزارية في الجزائر

ساهمت التطورات العالمية، وخاصة مع بداية الألفية الثالثة، في ظهور ما يُعرف اليوم بالحوكمة الرقمية. التي يُنظر إليها على نطاق واسع على أنها فلسفة إدارية حديثة، فرضتها الثورة الرقمية وتوجهات العولمة والديمقراطية. وقد سعت الجزائر، كغيرها من دول العالم، إلى تجسيد هذه الفلسفة من خلال تحسين نوعية وجودة الخدمات المقدمة للمواطن في ظل تحسين وتطوير المرفق العام. وبالتالي، أصبح تحسين الخدمات وتطوير المرفق العام هدفاً أساسياً للسياسة العامة. في هذا السياق، بدأت الجزائر في اتخاذ خطوات نحو إدارة رقمية، من خلال إدخال وسائل الاتصال الإلكترونية في مختلف الإدارات²¹.

- في وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية:

باعتماد مبدأ الشفافية واستخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، نجحت الإدارة المحلية في الجزائر في تعزيز كفاءتها في خدمة المواطنين. فتحولت الإدارة التقليدية إلى إدارة رقمية أصبح ضرورة ملحة، وسعت الحكومة الجزائرية بجهود متعددة لتحسين الخدمات العامة، وخاصة على مستوى الإدارة المحلية.

بدأت هذه الجهود بتأهيل وتدريب الكوادر البشرية على استخدام التقنيات الرقمية، وتخصيص الموارد المالية اللازمة لهذا الغرض، بهدف تمكين الإدارة المحلية وتحقيق التقارب مع المواطنين. استخدام التكنولوجيا الحديثة في الإدارة أصبح ضرورة لإحداث تغيير جوهري ليس فقط في الوظائف الحكومية والإدارية، بل في بناء مجتمع يمتلك القدرة على التكيف مع التطورات التكنولوجية.

21- ربيع نصيرة. مرجع سابق، ص. 10.

تهدف هذه الخطوات أيضًا إلى تعزيز التعاون بين القطاعات المختلفة والمؤسسات، وهذا لا يمكن تحقيقه إلا من خلال بناء بنية تحتية تكنولوجية قوية. ومن هنا جاءت أهمية الأمن المعلوماتي، حيث أولت الحكومة الجزائرية اهتمامًا كبيرًا لتطوير نظام قانوني يحمي الإدارة الرقمية من تهديدات البيئة الإلكترونية، مثل الاختراقات الإلكترونية والتجسس.

إن الحصول على بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر البيومتري الإلكتروني ورخصة السياقة في غضون 24 ساعة، ليس وليد الصدفة، وإنما يتّوج سلسلة الإصلاحات التي باشرتها وزارة الداخلية والجماعات المحلية لإصلاح القطاع من قاعدة الهرم المثلثة في البلديات إلى الإدارة المركزية، ومن الخدمات الرقمية التي يوفرها هذا القطاع نجد الخدمات الإعلامية، حيث يوفر موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية (www.interieur.gov.dz)، جملة من المعلومات للمواطنين ومختلف المهتمين بقطاع الداخلية والجماعات المحلية، منظمة في شكل قوائم وأركان توفر على المواطنين عناء التنقل إلى الشبائيك المادية من أجل الاستفسار عنها، (معلومات عامة تتعلق بالوزير والوزارة، معلومات عن الجماعات الإقليمية (الولاية، البلدية)، معلومات عن مختلف الوثائق التي يمكن للمواطنين استخراجها من البلديات والدوائر أو الولاية ومختلف المصالح المختصة والإجراءات المتبعة في ذلك؛ ويتعلق الأمر بـ بطاقة التعريف الوطنية، جواز السفر البيومتري الإلكتروني، جواز السفر الاستعجالي، ترقيم المركبات، رخصة السياقة، بالإضافة إلى معلومات تتعلق بالانتخابات الجمعيات الأجانب في الجزائر ومعاينة مختلف الإجراءات وغيرها).

وكذا الخدمات التفاعلية، إذ تهدف الخدمات من هذا النوع إلى ضمان الاتصال عن بعد بمصالح الوزارة، من خلال توفير أدوات إلكترونية للاتصال الشخصي كالبريد الإلكتروني لها وكذا القيام بالخطوات الأولى لإجراءات الحصول على خدمة معينة عن طريق توفير الاستمارات وتمكين المواطنين من تحميلها؛ وبالتالي تخفيض خطوة التنقل للحصول عليها، حيث نجد مجموعة من الاستمارات منها: استمارة طلب بطاقة التعريف الوطنية البيومترية الإلكترونية للأشخاص الحاصلين على جواز السفر البيومتري؛ استمارة طلب جواز السفر وبطاقة التعريف الوطنية البيومترية الإلكترونية؛ استمارة طلب جواز السفر الاستعجالي؛ رخصة السياقة؛ استمارة بيع وشراء المركبات.... وغيرها.

أضف إلى ذلك الخدمات المعاملاتية، يسمح هذا النوع من الخدمات للمواطنين بالقيام بإجراءات الحصول على خدمة ما عن طريق الإنترنت، أو الاطلاع على ملفهم الإداري على غرار خدمة تسجيلات الحج، تم إطلاق هذه الخدمة خلال سنتي 2016 و 2017، للتسجيل للحج، وذلك

بالنسجـيل على الموقع أولاً من أجل الحصول على حساب شخصي، يمكن المواطن من ملء استمارة التـسـجـيل بالحج،²² خدمة طلب بطاقة التعريف الوطنية البيومترية الإلكترونية، وهي خدمة خاصة بالمرشـحين المـقبـلين على شـهادة البكالوريا دورة 2017 والأشخاص المتحصـلين على جواز السفر البيومتري الإلكتروني. والذين يمكنهم طلب هذه الوثيقة البيومترية ومتابعة مختلف المراحل التي يوجد فيها الطلب: تسجيل طلب بطاقة التعريف البيومترية، معالجة طلب بطاقة التعريف البيومترية (طلب بطاقة التعريف البيومترية قيد المعالجة على مستوى مديرية الإنتاج لوزارة الداخلية والجماعات المحلية)، إنتاج بطاقة التعريف البيومترية، إرسال بطاقة التعريف البيومترية، طلب جواز السفر البيومتري، لكي يتمكن أي مواطن من الاستفادة من هذه الخدمة، عليه أولاً أن يسجل لإنشاء ملف تعريف خاص به على الموقع، ثم يقوم بمختلف الخطوات التي تمكنه من الحصول على هذه الوثيقة عن طريق ملء استمارة بياناته الشخصية، ليحصل على موعد ومكان أخذ الوثيقة. كما يمكن للمواطن من تحميل صورة رقمية، إذا كانت الصورة الأولى غير مطابقة للمعايير والمواصفات المطلوبة، بالإضافة إلى خدمة متابعة طلب جواز السفر البيومتري الإلكتروني.

- في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي:

يعتبر قطاع التعليم العالي من القطاعات الحساسة لأنه يُؤمّن تقديم الخدمات الجامعية الضرورية للطلاب والأساتذة الباحثين، وهو جزء أساسي في بناء المجتمع وتطويرة. لذلك، تسعى الجامعات إلى تحقيق جودة عالية في العمل الجامعي لتأهيل الشباب لدورهم كقادة مستقبليين.

من أجل ضمان تلك الجودة، قامت الجامعات بالانتقال نحو التحول الرقمي في مختلف جوانب البحث العلمي والتعليم، وذلك بمبادرة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. تهدف هذه المبادرة إلى تعزيز الفضاء الرقمي بشكل يجعله الوسيلة الأساسية في العمل الجامعي، وبذلك تم تبني مفهوم "صفر ورق" الذي يعني الانتقال إلى الأنشطة الرقمية بشكل كامل.

و من بين التدابير التي اتخذتها الجامعات في هذا السياق، مركز البحث في الاعلام العلمي والتقني (CERIST) الذي يعتبر أهم هيئة توفر مختلف الخدمات المتعلقة بالبحث العلمي والعمل الأكاديمي، ويتم المركز بكل ما يخص شؤون الطلبة وتسجيلاتهم، إضافة إلى احتوائه على 12 بوابة متوفرة على (<https://www.cerist.dz/index.php/a>) ، وتختص في مختلف مجالات البحث وهي: شبكة

22- نوفيل حديد، حنان كريب (2017). الخدمات العمومية في ضوء تطبيق الإدارة الإلكترونية دراسة تقييمية للخدمات الإلكترونية بموقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية. مجلة المؤسسة، عدد 06، الجزائر، ص. 11، 12.

البحث الجزائرية (ARN)، البوابة الوطنية للإشعار عن الأطروحات (PNST) ، النظام الوطني للتوثيق عبر الأنترنت (SNDL) ، مركز أساء النطاقات (DZ-NIC) ، تلفزيون الويب (tv Web) ، بوابة خدمات الأنترنت (Wissal)، بوابة البرمجيات الحرة (Freesoft)، الموقع الموحد للمجلات العلمية (webreview)، المكتبة الرقمية للمركز (DL). بوابة المكتبات الجامعية الجزائرية (Bibliouniv)، الفهرس المشترك الجزائري (CCDZ).²³

وكذا رقمنة قطاع التعليم العالي في مجال البحث العلمي والتطور التكنولوجي فقد دفع انتشار الجائحة الصحية العالمية العديد من الدول، خاصة تلك التي كانت تقل في استخدام التكنولوجيا، إلى تسريع جهودها لتبني الرقمنة في قطاع التعليم العالي، خاصة في مجال البحث العلمي والتطور التكنولوجي. وبالعودة إلى الجزائر، يظهر أنها كانت أكثر فعالية بعد انتشار جائحة "كوفيد-19"، حيث سارع صناع القرار في القطاع لإيجاد وسائل لضمان استمرار تقديم الخدمات الجامعية. تتمثل بعض الإجراءات التي اتخذتها الجزائر في هذا السياق: توحيد عملية النشر العلمي من خلال إنشاء البوابة الوطنية للمجلات (ASJP) ، تفعيل منصة التعليم (E- Learning) ، إنشاء منصة الرقمية بروقرس (PROGRES) ، تفعيل تقنية التحاضر عن بعد في مجال النشاطات العلمية، وفي نفس الصدد تم إصدار التعليم الوزارية رقم 1792 بتاريخ 2022/11/26 التي تُلح على تفعيل منصة "موديل" Moodle لتدريس الوحدات الأفقية عن بُعد، وقد ألحّت التعليم على ضرورة وضع هذه المنصة حيز الخدمة لمختلف المؤسسات الجامعية، مع فتح حسابات للأساتذة الذين يدرسون تلك الوحدات وإجراء تكوين لهم، بالإضافة إلى إنشاء عناوين بريد إلكترونية مؤسسية للطلبة.

إلا أن تكنولوجيا الإعلام والاتصال في التعليم العالي في الجزائر تواجه عدة تحديات ومعوقات كبيرة تؤثر بشكل سلبي على تطور العملية التعليمية باستخدام هذه التقنيات. أولاً، عدم توفر العدد الكافي من مخابر الحاسوب يمثل عائقاً رئيسياً، حيث أن العديد من الجامعات والمعاهد تفتقر إلى بنية تحتية قوية تدعم استخدام التقنيات الحديثة في التدريس والتعلم، مما يحرم الطلبة من الفرص المتاحة للاستفادة من هذه الأدوات²⁴. بالإضافة إلى ذلك، غياب البرمجيات التعليمية المخصصة للمقررات الدراسية يعد من المشكلات الأخرى التي تحد من إمكانية دمج هذه التقنيات في العملية التعليمية، ما يجعل الأساتذة والطلاب يفتقرون إلى الأدوات المناسبة للتفاعل مع المحتوى الأكاديمي بطريقة فعالة.

23- بلول فجيحة (2023). رقمنة قطاع التعليم العالي في الجزائر هل سيحقق شعار صفر ورق في الجامعات الجزائرية. مجلة الفكر، عدد 01، الجزائر، ص. 5 - 8.

24- فاتح زعيت (2023). الرقمنة وتأثيرها على جودة التعليم العالي في الدول النامية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

ألمانيا/برلين، ص. 61.

كذلك، يمثل عدم توفر الإنترنت في قاعات التدريس عقبة إضافية، حيث أن غياب الاتصال المستمر بالشبكة يعيق استخدام المنصات التعليمية الإلكترونية والموارد المفتوحة عبر الإنترنت، ما يؤدي إلى قلة الاستفادة من هذه المصادر الهامة. من جهة أخرى، يعتبر المناخ الإداري في العديد من الجامعات أحد المعوقات الأساسية، حيث تفتقر المؤسسات التعليمية إلى استراتيجيات تحفيزية واضحة لدعم الاستخدام الفعال لتكنولوجيا الإعلام والاتصال، في ظل غياب التنسيق بين الإدارات وغياب ثقافة التحول الرقمي. أما على صعيد البنية التحتية، فالتقص في توافر الشبكات والتجهيزات المناسبة، مثل الحواسيب المتطورة والبرمجيات المحدثة، يضعف القدرة على تطبيق هذه التقنيات بشكل فعال، بينما يُعد تدفق الإنترنت المنخفض أحد أبرز القضايا التقنية التي تؤثر على سرعة الاتصال وتدفع البيانات، وهو ما يتضح من التصنيف الأخير الذي أظهر أن الجزائر من بين الدول الأضعف في المنطقة من حيث سرعة الإنترنت. أخيراً، تعد مشكلة عدم إتقان الأساتذة لاستخدام التقنيات الحديثة من أبرز العوامل التي تحد من توظيف هذه الأدوات في التعليم، حيث يفتقر الكثير من الأساتذة إلى التدريب الكافي على كيفية استخدام الأجهزة والتطبيقات التكنولوجية الحديثة، مما يؤدي إلى تقليل الاستفادة الطلاب من هذه التقنيات. مجتمعة، هذه العوامل تؤكد على ضرورة إصلاح شامل للبنية التحتية التقنية والتدريب الأكاديمي والإداري، بالإضافة إلى تفعيل سياسات تشجع على التحول الرقمي بشكل فعال ومستدام في التعليم العالي في الجزائر. هذا من شأنه تحقيق أهداف سياسات الحوكمة الرقمية للقطاع في الدولة.

- في وزارة الصحة:

بالطبع، القطاع الصحي يشكل عموداً فكرياً لأي مجتمع، خصوصاً في ظل تفشي الأوبئة والأمراض المستجدة التي تهدد صحة الإنسان على مستوى العالم. وتعتبر الجزائر، كغيرها من الدول، عازمة على مواجهة هذه التحديات من خلال اعتماد استراتيجيات رقمية تتيح استخدام التكنولوجيا لتحسين الخدمات الصحية والرعاية.

ومن بين الاستراتيجيات المتبعة نجد المنصة الرقمية لربط المرضى بالأطباء، لقد أطلقت مجموعة من الكفاءات الجزائرية منصة رقمية جديدة مخصصة للرعاية الصحية باسم "دوكتا"، وهي تهدف إلى توفير تجربة رعاية صحية أكثر سلاسة وفعالية للمرضى والأطباء على حد سواء. تأتي هذه الفكرة الجديدة استجابةً لحاجة ملحة إلى حلول رقمية تحسن من جودة الرعاية الصحية في الجزائر وتسهل الوصول إلى الخدمات الطبية، وتمثل أهداف منصة "دوكتا" في تنظيم المواعيد الطبية وإدارة الملفات الطبية

الشخصية للمرضى على منصة واحدة، بالإضافة إلى تيسير التواصل بين الأطباء والمرضى. توفر المنصة تجربة رعاية صحية ذكية ومبتكرة، حيث يمكن للمرضى الحصول على العلاج بشكل أسرع وأكثر فعالية، كما يتيح التواصل السلس بين الطبيب والمريض تحسين الرعاية الصحية واتخاذ القرارات الطبية المناسبة بشكل أكثر دقة وفعالية، كما أنه باستخدام منصة "دوكتا"، يمكن للمرضى تجنب الغناء الناجم عن البحث عن المعلومات الطبية والتنقل بين المستشفيات، حيث يمكنهم الوصول إلى معلوماتهم الطبية بسهولة ويسر، وبالتالي تحسين جودة الرعاية الصحية وتسريع عمليات العلاج. تمثل هذه المنصة خطوة مهمة نحو تحسين القطاع الصحي في الجزائر وتقديم خدمات طبية شاملة ومتكاملة للمواطنين.

ويوجد ضمن الاستراتيجيات كذلك مشاريع رقمنة القطاع الصحي، ففي إطار نشاط قطاع الصحة من أجل رقمته تم اتباع استراتيجية مبنية على مجموعة من المشاريع وهي: مشروع المستشفى الرقمي، مشروع رقمنة العلاقات التعاقدية مع هيئات الضمان الاجتماعي، مشروع اعتماد دمج معلومات بطاقة التعريف البيومترية في الملف الطبي الإلكتروني للمريض، مشروع رقمنة الإدارة المركزية وربطها بالمؤسسات الصحية، مشروع رقمنة مخططات نشاط الهيكل الصحية، مشروع الصيدلية الإلكترونية.

أيضا تم إنشاء نظام المعلومات الصحي في الجزائر (sis dz)، يتكون نظام المعلومات الصحي في الجزائر من ستة أنظمة رئيسية، تشمل نظام معلومات الموارد البشرية الذي يُعتبر منصة كاملة على الإنترنت تهدف إلى إدارة الموارد البشرية في قطاع الصحة العمومية بالجزائر، نظام المعلومات المتعلق بالتصريح الإجباري للأمراض وهو يحتوي على معلومات شخصية للمرضى والبيانات المتعلقة بالأمراض التي تستوجب التصريح الإجباري، مثل التهاب السحايا الفيروسي والباكتيري، نظام المعلومات المتعلق بالصيانة يشمل على بيانات ومعلومات تتعلق بصيانة ومراقبة الأجهزة الطبية والمعدات الشبه طبية، نظام المعلومات المتعلق بالملف الإلكتروني للتلقيح حيث يسمح بالوصول إلى بيانات الملقحين وتفاصيل التلقيح، التطبيق المتعلق بالنشاطات الصحية يتضمن جميع النشاطات الطبية والتقارير والإحصائيات اليومية والشهرية والسنوية، نظام المعلومات المتعلق بالتسمم العقري يهدف إلى التعامل مع زيادة حالات الوفاة بسبب لسعات العقارب، خاصة في المناطق الجنوبية،²⁵ هذا النظام المعلوماتي الصحي يمثل خطوة هامة نحو تحديث القطاع الصحي في الجزائر، وتحسين الخدمات الصحية عبر

25- عمار زيدان، حسن بن كادي (2023). التجربة الجزائرية في رقمنة قطاع الصحة. المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسة، عدد 01، الجزائر، ص. 13 -

البوابة الرقمية. يهدف إلى تقديم خدمات صحية متميزة وفعالة للمواطنين، مع السعي لسد الفجوة الرقمية في المرافق الصحية من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتقدمة.

تواجه الجزائر العديد من المعوقات التي تعيق تطبيق الحوكمة الرقمية في قطاع الصحة، حيث تعد هذه العملية معقدة وتتطلب تغييراً جذرياً في الأنظمة الإدارية والهيكلة للمؤسسات الصحية. من أبرز هذه المعوقات، نقص البنية التحتية التقنية المتطورة، حيث لا تزال العديد من المستشفيات والمراكز الصحية تفتقر إلى المعدات الحديثة والشبكات الرقمية المتكاملة، مما يصعب من تبني حلول تكنولوجيا مبتكرة. بالإضافة إلى ذلك، يعاني النظام الصحي في الجزائر من نقص في التدريب المتخصص للكوادر الطبية والإدارية على استخدام التكنولوجيا الرقمية، وهو ما يعوق تحقيق الاستفادة المثلى من الأنظمة الرقمية. كما أن هناك مقاومة من بعض العاملين في القطاع الصحي تجاه التغيير واعتماد التكنولوجيا الحديثة بسبب قلة الوعي بمزايا الحوكمة الرقمية والخوف من فقدان الوظائف أو استبدالهم بالأنظمة الآلية. من جهة أخرى، هناك تحديات قانونية وتنظيمية تتعلق بحماية البيانات الشخصية للمواطنين، حيث تفتقر الجزائر إلى قوانين صارمة تنظم استخدام البيانات الصحية بشكل آمن، مما يعزز من القلق بشأن الخصوصية. كما أن التنسيق بين مختلف المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص في تطوير وتنفيذ مشاريع الحوكمة الرقمية في قطاع الصحة لا يزال ضعيفاً، مما يؤدي إلى غياب رؤية استراتيجية موحدة تسهم في تحسين الأداء والخدمات الصحية. على صعيد آخر، يعاني النظام من ضعف في الاستثمار في الابتكار الصحي، حيث يركز القطاع الحكومي على التدخلات التقليدية دون التوجه بشكل كبير نحو تبني الحلول الرقمية الحديثة، ما يعكس غياب الدعم المالي الموجه لتطوير هذا المجال. كما أن غياب التنسيق الفعال بين القطاعات المختلفة (الصحة، الاتصالات، التعليم) يزيد من تعقيد عملية التحول الرقمي في هذا المجال الحيوي.

- في وزارة العدل:

من بين القطاعات السباقة في اعتماد الإدارة الرقمية قطاع العدالة، وذلك من خلال تطوير الخدمات القضائية عن بعد من خلال استحداث قواعد معطيات مركزية واستخدام تقنية الإمضاء الإلكتروني، كما تم توفير عدة خدمات عن بعد، فمن بين هذه الخدمات:

- اعتماد تقنية التصديق والتوقيع الإلكتروني من خلال استحداث مركز شخصنة الشريحة للإمضاء الإلكتروني وإنشاء سلطة التصديق الإلكتروني، أضيف إلى تمكين كافة المتدخلين في نشاط القطاع من احمار الوثائق الإدارية والمحركات القضائية بتوقيع إلكتروني موثوق.

- تمكين المواطن من استخراج القسمة رقم 03 لصحيفة السوابق القضائية وشهادة الجنسية مضافين إلكترونيا عبر الانترنت وعبر الممثلات الدبلوماسية، والقنصلية بالخارج.

- إرسال الوثائق والإجراءات القضائية بالطريق الإلكتروني، حيث خصص المشرع الفصل الثالث من قانون رقم 15 - 03 المؤرخ في 1 فبراير 2015 المتعلق بعصرية العدالة لتنظيم هذا الإجراء.

- استعمال المحادثة المرئية عن بعد أثناء الإجراءات القضائية حيث يعد إجراء جديد تم من خلاله إدخال تقنية المحادثات عن بعد بالصورة والصوت، في مجال التحقيقات القضائية، أو أثناء سير المحاكمات، كما يمكن سماع المتهمين في كل من قضايا الجرح والمحبوسين في المؤسسات العقابية للتخفيف من إجراءات تنقلهم.

- إتاحة الإمكانية للمحامين لسحب النسخ العادية من الأحكام والقرارات القضائية الموقعة إلكترونيا عبر الانترنت، بالإضافة إلى التبادل الإلكتروني للعرائض خارج الجلسات، وإمكانية تتبع القضايا، والإطلاع على منطوق الحكم عبر البوابة الإلكترونية لوزارة العدل.

- تم تمكين مختلف الإدارات والهيئات العمومية من الإطلاع وسحب صحيفة السوابق القضائية (رقم 02)، مضمة إلكترونيا.

- استحداث مصلحة مركزية للبصمات الوراثية يديرها قاضي وتساعدته خلية تقنية، تشرف على عملية إنشاء وإدارة قاعدة المعطيات الوطنية للبصمات الوراثية.²⁶

- استحداث نظام آلي يرمي إلى محاربة ظاهرة اختطاف الأطفال، يمكن من الإعلان عن إنذار بحالة اختطاف الأطفال عبر مختلف وسائل الإعلام، قصد النشر الواسع للمعلومة بصفة آنية وعن بعد.

- أيضا تبليغ عبر SMS حيث تسمح للمتقاضين بتتبع مآل قضاياهم بواسطة رسائل نصية قصيرة عبر الهاتف المحمول، كما تمكن المحاكم من إرسال الاستدعاء وتبليغ المتقاضين إلكترونيا.

- العمل بنظام السوار الإلكتروني حيث يعد آلية بديلة لتطبيق العقوبات السالبة للحرية.²⁷

على الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها وزارة العدل نحو التحول الرقمي وتطوير الخدمات القضائية عن بُعد، فإن بعض هذه الإجراءات قد تواجه تحديات حقيقية في تحقيق التحول الكامل والفعالية المطلوبة. على سبيل المثال، عند الاعتماد على التكنولوجيا في التصديق والتوقيع الإلكتروني، قد تنشأ صعوبات تتعلق بضمان أمن البيانات وحمايتها من أي محاولات للتلاعب أو الاختراق. في هذا السياق، قد تكون هناك حاجة لمزيد من الضمانات الفنية والإجراءات الأمنية الدقيقة لضمان حماية حقوق المواطنين.

من ناحية أخرى، تقديم بعض الخدمات عبر الإنترنت مثل استخراج القسمة رقم 03 أو شهادة الجنسية قد لا يكون متاحًا لجميع المواطنين بشكل فعال، خاصة أولئك الذين لا يمتلكون وصولًا كافيًا للتكنولوجيا أو الإنترنت، مما يخلق نوعًا من التفاوت في الوصول إلى الخدمات بين الفئات المختلفة. بالإضافة إلى ذلك، قد يتسبب استخدام أنظمة المحادثة المرئية عن بُعد في التحقيقات والمحاكمات في تساؤلات حول مدى تحقيق العدالة والمساواة في المعاملة. بعض القضايا قد تتطلب تفاعلًا مباشرًا وشخصيًا بين الأطراف المعنية، مما يجعل التواصل الرقمي غير كافٍ في بعض الحالات.

أخيرًا، بينما قد توفر تكنولوجيا التتبع الإلكتروني للقضايا عبر الرسائل النصية القصيرة وسيلة لتبسيط الإجراءات، قد تكون هذه الوسيلة غير كافية من حيث الشفافية والدقة في متابعة سير القضايا، مما قد يؤثر سلبًا على ثقة المواطنين في النظام القضائي.

بالمجمل، في حين أن التحول الرقمي يعد خطوة هامة نحو تحديث النظام القضائي، فإنه يتطلب ضمان استدامته من خلال تعزيز الأمان الرقمي، وضمان وصول الخدمات لجميع المواطنين بطرق فعالة ومتساوية، مع التركيز على حماية الحقوق وتحقيق العدالة بشكل شامل.

الخاتمة

قامت الجزائر بجهود كبيرة في مجال التحول الرقمي، مما أدى إلى تقليل البيروقراطية وتعزيز الشفافية في إدارة الشؤون العامة. هذا السعي يهدف إلى تعزيز الحوكمة الرقمية وتحقيق مبدأ السيادة الوطنية الرقمية، من أجل تقديم خدمات فعالة للمواطنين والجهات الاقتصادية. تحقيق التحول الرقمي يعتبر فرصة لتحسين أداء الإدارة العامة في جوانب عدة، بتوفير الآليات القانونية والإدارية والتقنية

27- خديجة عبدا اللاوي. مرجع سابق، ص. 13.

والتنافية، وتفعيل الرقابة لضمان توافق المخططات الرقمية مع الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي. تعكس هذه الجهود التزام الجزائر بالتطور الرقمي وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، وذلك من خلال تطوير المرافق العامة وتحسين البيئة الرقمية.

النتائج

- تطبيق نظام الحوكمة الرقمية يلعب دوراً حاسماً في تقليل التكاليف وزيادة الكفاءة، مما يؤدي إلى تحسين الخدمات المقدمة من قبل الإدارة العمومية وتسريع إنجازها بدقة؛
- الانتقال إلى الحوكمة الرقمية يساهم في التقييم الفعال للموارد والقدرات المتاحة في مختلف القطاعات؛
- إصدار التشريعات الضرورية وإجراء الإصلاحات الإدارية يساهم بشكل كبير في تجسيد استراتيجية التحول الرقمي بطريقة فعالة؛
- تطوير قدرات الموظفين في الفهم والتعامل مع الأنظمة يعتبر أمراً أساسياً في أولويات تنفيذ أنظمة الحوكمة الرقمية؛
- تطبيق الحوكمة الرقمية سيحقق الشفافية والاستقلالية في تقديم الخدمات العمومية للمواطن؛
- تفعيل الجزائر هيئة عليا مكلفة بقيادة وتنظيم وتقييم المشاريع الاستراتيجية القطاعية من أجل تجسيد التحول الرقمي خدمة للمواطن ومختلف القطاعات؛
- اهتمام الجزائر بأهمية التحول نحو الحوكمة الرقمية لكافة خدماتها العمومية من أجل التسهيل على المواطنين ومواكبة التقدم التكنولوجي في سائر القطاعات.

التوصيات

- ضرورة تحديد المفاهيم الأساسية للحوكمة الرقمية؛
- معاينة مناخ الإدارة العمومية لوضع أسس دقيقة لنظام الحوكمة الرقمية؛
- ضرورة تنمية القدرات البشرية كأولوية لتطبيق الحوكمة الرقمية؛
- ضرورة إصدار التشريعات وإحداث التغيرات في البنية الإدارية وكذا توفير التقنيات والوسائل لتطبيق التحول الرقمي؛

- الاستثمار في تحديث الشبكات والبنية التحتية الرقمية على مستوى المؤسسات الحكومية الجزائرية؛
- توفير أجهزة الحاسوب والبرمجيات الحديثة لتسهيل العمليات الرقمية؛
- تطوير منصات وزارية موحدة تسهل الوصول إلى خدمات الإدارة العمومية للمواطنين والشركات، مع ضمان توفير خدمات عبر الإنترنت تشمل التراخيص، الوثائق، والاستشارات؛
- استخدام التكنولوجيا لتعزيز الشفافية في أداء الحكومة، من خلال نشر التقارير والقرارات الإدارية على المنصات الرقمية؛
- ضمان مراقبة العمليات الإدارية باستخدام أدوات تتبع وتحليل بيانات الأداء؛
- توفير برامج تدريب دورية للموظفين العموميين في مجال تكنولوجيا المعلومات والحكومة الرقمية؛
- دعم المهارات الرقمية لدى العاملين في الإدارة العمومية للتعامل مع الأنظمة الرقمية الحديثة؛
- استخدام الأنظمة الرقمية لمراقبة المعاملات الإدارية وتقليل الفساد الإداري؛
- إنشاء آليات ذكية للحد من التلاعب في المستندات أو الإجراءات مثل تكنولوجيا البلوك تشين (Blockchain) أو أنظمة مماثلة؛
- إنشاء قنوات تواصل رقمية بين الإدارة العمومية والمواطنين لتبادل الملاحظات والمقترحات؛
- العمل على تطوير تطبيقات الهواتف الذكية التي تسهل التواصل بين المواطنين والإدارات الحكومية؛
- تشجيع المشاريع الرقمية والمبادرات البحثية التي تسهم في تحسين الأداء الإداري؛
- إلزام الحكومة بتنفيذ السياسات المتعلقة بحماية الخصوصية والامتثال للمعايير الدولية في هذا المجال؛
- التعاون مع الشركات الخاصة في مجال تطوير الأنظمة الرقمية والخدمات الإلكترونية؛
- متابعة وتقييم فعالية الأنظمة الرقمية التي تم تنفيذها لضمان تحسين الأداء الإداري.

المراجع البيблиوغرافية

المصادر القانونية

- 1- القانون رقم 09-04 المؤرخ في 14 أوت 2014 يتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 52.
- 2- القانون رقم 04-09 المؤرخ في 05 أوت 2009 يتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحتها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 47.
- 3- القانون رقم 04-15 المؤرخ في 01 فيفري 2015 يتعلق الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكتروني، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 06.
- 4- القانون رقم 03-15 المؤرخ في 01 فيفري 2015 تعلق بعصرنه العدالة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 06.
- 5- القانون رقم 08-18 المؤرخ في 10 جوان 2018 والذي يعدل القانون رقم 08-04 المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 35.
- 6- القانون رقم 07-18 المؤرخ في 10 جوان 2018 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعية في مجال المعطيات ذات الطابع الشخص، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 34.
- 7- القانون رقم 05-18 المؤرخ في 10 ماي 2018 المتعلق بالتجارة الإلكترونية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 28.
- 8- القانون رقم 04-18 المؤرخ في 10 ماي 2018 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الإلكترونية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 17.
- 9- قانون رقم 18-22 المؤرخ في 24 جويلية 2022 المتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 50.
- 10- قانون رقم 12-23 المؤرخ في 05 أوت 2023 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 51.

11-المرسوم الرئاسي رقم 23-314 المؤرخ في 06 سبتمبر 2023، يتضمن إنشاء محافظة سامية للرقمنة وتحديد مهامها وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية عدد 59.

12-المرسوم التنفيذي رقم 20-363 المؤرخ 05 ديسمبر 2020 الذي يحدد تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الرقمنة والاحصائيات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 74.

كتب و دوريات

- 1- أريك شمديت، جاريد كوين(2013). العصر الرقمي الجديد ، (ترجمة احمد حيدر). الدار العربية للعلوم ناشرون، ط.1.
- 2- بلول فهمية(2023). رقمنة قطاع التعليم العالي في الجزائر هل سيحقق شعار صفر ورق في الجامعات الجزائرية. مجلة المفكر، عدد 01، الجزائر.
- 3- يوفاتح بلقاسم، قطاف عبد القادر(2021). دور الحوكمة الرقمية في تحقيق اهداف التنمية المستدامة دراسة حالة المملكة العربية السعودية 2020-2024. مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة الشاذلي بن جديد بالطارف.
- 4- حمدي جليلة ايمان(2023). دور الحوكمة الرقمية في إنجاح وتفعيل التحول الرقمي نموذج دولة الامارات العربية المتحدة. مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، عدد 03، الجزائر.
- 5- خديجة عبد اللاوي(2021). مدى فعالية الرقمنة في حوكمة الإدارة الجزائرية بين الواقع والقانون. مجلة الدراسات القانونية المقارنة، عدد 01، الجزائر.
- 6- ربيع نصيرة(2021). حتمية الرقمنة كآلية لتطبيق الإدارة الإلكترونية الجزائر. مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، عدد 02، الجزائر.
- 7- صاديق فوزية(2023). واقع الرقمنة في القطاع العمومي الجزائري ورهانات تحسين الخدمات. ط.1. الجزائر: المكتب العربي للمعارف.
- 8- عائشة عبد المجيد(2022). نحو إطار تشريعي لتبني نظام رقمنة الإدارات في الجزائر. مجلة قضايا معرفية، عدد 01، الطارف.
- 9- علي محمد الخوري(2021). الحكومة الرقمية مفاهيم وممارسات. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية.

- 10- فاتح زعيتر (2023). الرقمنة وتأثيرها على جودة التعليم العالمي في الدول النامية. ألمانيا/برلين : المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.
- 11- لبيد عماد، موزاي بلال (2021). رقمنة خدمات المرفق العام في الجزائر: الواقع، الآفاق، التحديات. ط. 1. ألمانيا /برلين : المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.
- 12- نوفيل حديد، حنان كرييط. (2017). الخدمات العمومية في ضوء تطبيق الإدارة الإلكترونية دراسة تقييمية للخدمات الالكترونية بموقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية. مجلة المؤسسة.
- 13- يوسف بن يزة، وهيبه سغيري (2024). التحول الرقمي في الإدارة العامة الجزائرية. ط. 1. الجزائر : ابداع بوك للنشر والترجمة.
- 14- يو نشي تشن (2020). إدارة الحوكمة الرقمية القضايا والتحديات والحلول (ترجمة جعفر بن احمد عبد الكريم العلوان، طلال بن مسلى عبد الله الشريف). المملكة العربية السعودية : مركز البحوث والدراسات.

15- Talal Nadhum Azzuhairi, Fadhil Abd Ali Al-Quraishi. (2017), Biopolitical aspects of E-Governance in academic institutions : the concepts and mechanics of the application. bioeconomy and ecohiopolitic international journal. № 1 (03) , Iraq.